

المسحور المعاصر

في هذا العدد

- محمود شلتوت : مجتهداً ورائداً للتقريب
- قراءة تاريخية ووثائقية
- د. محمد كمال الدين إمام
- حول المنهجية الإسلامية : مقدمات وتطبيقات
- د. سيف الدين عبد الفتاح
- المبادئ العامة للنظرية الإسلامية في العلاقات الدولية
- د. إبراهيم البيومي غانم
- دراسة نقدية لبعض فتاوى الإمام محمد عبده
- د. علي جمعة

العدد (١٠٠) السنة الخامسة والعشرون
محرم-صفر-ربيع الأول ١٤٢٢ هـ
ابريل - مايو - يونية ٢٠٠١ م

الموزعون المعتمدون لمجلة المسلم المعاصر

♦ مجلة المسلم المعاصر

١٣ شارع مرقص حنا - العجوزة - (مركز الدراسات الفقهية) - القاهرة

هاتف : ٣٤٩٨٨٥٣

♦ دار القلم

٣٦ شارع القصر العيني - القاهرة هاتف / فاكس : ٧٩٥١١٠٥

♦ مكتبة الشروق

١ ميدان طلعت حرب - القاهرة هاتف : ٣٩١٢٤٨٠

♦ الأزهرى للكتاب

٥٢ شارع الإسكندر الأكبر - الأزاريطة - الإسكندرية

هاتف : ٤٨٧٢٧٠٧ تليفاكس : ٥٤٥٧١٢٧

♦ الشركة السعودية للتوزيع - جدة

ص.ب : ١٣١٩٥ / ٢١٤٩٣

فاكس : ٦٥٣٣١٩١

هاتف : ٦٥٣٠٩٠٩

هاتف : ٤٧٧٩٤٤٤

♦ الشركة السعودية للتوزيع - الرياض

هاتف : ٨٤١٠٨٤٠

♦ الشركة السعودية للتوزيع - الدمام

♦ دار البحوث العلمية - الكويت

الصفاء - الكويت ، بناية الأوقاف رقم ٤ شارع فهد السالم

هاتف : ٦٥٣٠٩٠٩

ص.ب : ٢٨٥٧ الكويت

♦ المراسلات على العنوان : ١٣ شارع مرقص حنا - العجوزة - القاهرة

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد عمارة

هيئة التحرير

سكرتير التحرير
د. محمد كمال الدين إمام

رئيس التحرير
أ. د. جمال الدين عطية

أعضاء (*)

أ. فهمي هويدي
أ. د. محمد سليم العوا

المستشار / طارق البشري
أ. د. علي جمعة

أ. د. أحمد صدقي الدجاني
أ. د. سيد دسوقي

مدير الإدارة
أ. مهجة مشهور

(*) رتبت الأسماء ألفبائياً .

قواعد النشر في المجلة

- ١ - تهتم المجلة بمعالجة شئون الحياة المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية ،
فقضيّتها الأساسية هي « المعاصرة » ، وهي ذات « داخل ثلاثة :
الاجتهاد ، والتنظير ، وإسلامية المعرفة .
- كما تهتم المجلة بمجالين أساسيين لقضية المعاصرة هما مجال الحركة
الإسلامية ، ومجال الأبحاث الميدانية .
- وترحب المجلة بالأبحاث ذات الصلة بهذه القضية ومداخلها ومجالاتها
المختلفة ، كما ترحب في باب « الحوار » بمناقشة الأبحاث التي تنشر في
المجلة أو في غيرها من المجلات والندوات والمؤتمرات ، كما ترحب في
باب « نقد الكتب » بالنقد الموضوعي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة .
- ٢ - تنشر المجلة البحوث العلمية والمقالات الفكرية التي تتحقق فيها شروط
الأصالة والإحاطة والاستقصاء والعمق والموضوعية والمنهجية والرجوع
إلى المصادر الأصلية وأسلوب البحث العلمي بالطريقة المتعارف عليها .
- ٣ - يشترط في البحث ألا يكون قد نشر في أي مكان آخر .
- ٤ - تعرض البحوث المقدمة على محكمين من داخل هيئة التحرير أو من
مستشاري المجلة ، وتبقى أسماء الباحثين والمحكمين مكتومة ، ويطلب
من الباحث إعادة النظر في بحثه في ضوء ملاحظات المحكمين .
- ٥ - ما تنشره المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه ، ولا يعبر بالضرورة عن
وجهة نظر المجلة .
- ٦ - الأبحاث التي ترسل إلى المجلة لا تعاد ولا تسترد سواء نشرت أم لم
تنشر ، ولا تلتزم المجلة بإيداء أسباب عدم النشر .
- ٧ - ترتب الأبحاث عند النشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة البحث
أو الباحث .
- ٨ - يعطى صاحب البحث المنشور مكافأة مالية مع ٢٠ فصلة (مستخرج)
من بحثه المنشور ، ويكون للمجلة حق إعادة نشر البحث منفصلاً أو
ضمن مجموعة من البحوث ، بلغته الأصلية أو مترجماً إلى أي لغة
أخرى ، دون حاجة إلى استئذان صاحب البحث .

المدرسة الفكرية : مدرسة الإحياء والتجديد

د. محمد عمارة



لأن كل إنسان في هذه الحياة هو ثمرة طيبة لمرب فاضل، أو ثمرة مرة لمدرس فاشل ... وهو ثمرة جيدة لفكر متجدد، أو ثمرة رديئة لفكر الجمود والتقليد ... لذلك، كانت المدرسة الفكرية التي ينشأ في إطارها وظلالها العالم والمفكر والمثقف هي مفتاح دراسة موقعه وموقفه وما أثرت حياته الفكرية من سمات وقسمات وإنجازات.

ولقد كان المرحوم الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت [١٣١٠-١٣٨٣ هـ - ١٨٩٣-١٩٦٣ م] واحداً من أعلام العلماء الذين نشأوا وتربوا

ونضجوا في رحاب فكر مدرسة الإحياء والتجديد، التي صاغ مناهجها وبلور معالمها فيلسوف الإسلام وموقف الشرق جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤-١٣١٤ هـ - ١٨٣٨-١٨٩٧ م] ... والتي فصل معالم قسمات مشروعها التجديدي والنهضوي الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٥-١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩-١٩٠٥ م] فجاء شلتوت علماً في مركب كوكبة من علماء هذه المدرسة، الذين نبغوا على امتداد بقاع العالم الإسلامي، والذين جاهدوا لتجديد الدين الإسلامي كي تتجدد به حياة الأمة

ومحمد إقبال [١٢٨٩-١٣٥٧ هـ - ١٨٧٣-١٩٣٨ م]، وعبد الحميد بن باديس [١٣٠٥-١٣٥٩ هـ - ١٨٨٧-١٩٤٠ م]، ومحمد البشير الإبراهيمي [١٣٠٦-١٣٨٥ هـ - ١٨٨٩-١٩٦٥ م]، وعلال الفاسي [١٣٢٦-١٣٩٤ هـ - ١٩٠٨ - ١٩٧٤ م]، ومحمد الطاهر بن عاشور [١٢٩٦-١٣٩٣ هـ - ١٨٧٩ - ١٩٧٣ م]، ومحمد الفاضل بن عاشور [١٣٢٧-١٣٩٠ هـ - ١٩٠٩ - ١٩٧٠ م]، ومالك بن نبي [١٣٢٣- ١٣٩٣ هـ - ١٩٠٥-١٩٧٣ م]، ... وغيرهم كثيرون كثيرون من علماء مدرسة الإحياء والتجديد.

وإذا كان لنا أن نشير -بمجرد إشارات- إلى بعض عناوين السمات والقسمات التي مثلت أهم «الأصول الفكرية العشرة» لهذه المدرسة الإحيائية التجديدية ... فإن أول هذه الأصول هو:

١ - نقد ورفض الجمود والتقليد :

وذلك لما يصنعه الجمود والتقليد من تعطيل للملكات الهداية والتعقل والتجديد، التي أنعم الله، سبحانه وتعالى، بها على الإنسان، تمييزاً له - كخليفة لله - عن

سائر المخلوقات ... وأيضاً لما يصنعه هذا الجمود والتقليد من «فراغ فكري» حرصت وتحرص عليه فكريات التغريب والاستلاب الحضاري، التي جاءت يلاDNA في ركاب الغزوة «الإمبريالية» الغربية الحديثة؛ كي تملأ هي - بدلاً من فكر الإسلام المتجدد- هذا الفراغ ...

لذلك، كان نقد ورفض الجمود والتقليد، أول الأصول الفكرية لمدرسة الإحياء والتجديد؛ لأن هذا الأصل هو بمثابة تحطيم القيود التي تحول بين الأمة وبين الانعتاق من المأزق الحضاري الذي تردت فيه، والذي يمثل التخلف الموروث أحد وجهي عملته، بينما يمثل الاستلاب الفكري والحضاري الغربي الوجه الثاني لعملة هذا المأزق الحضاري ...

ولقد كان نقد ورفض مدرسة الإحياء والتجديد للجمود والتقليد عامّاً ومطلقاً، سواء أكان تقليداً للغرب، وجموداً على فكريّة التغريب، أو تقليداً لتجارب الأسلاف والتراث الموروث ...

ذلك «لأن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى - [كما يقول الأفغاني] - ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها ... والتمدن الغربي هو، في الحقيقة، تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة

وسير الاجتماع الإنساني... ولقد علمتنا التجارب، أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها... وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهّدون لهم السبيل، ويفتحون لهم الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم»^(١).

فتقليد فكرية الحضارة الغربية الغازية يخلق «عملاء» لا «علماء»... ذلك أن تميّز حضارتنا الإسلامية، المؤسس على تميّز شريعتنا الإسلامية، يباعد بين الحضارة الغربية المادية النفعية وبين أن تكون نموذجنا في الإحياء والتجديد والنهوض... فمدنية هذه الحضارة الأوربية - كما يقول الإمام محمد عبده -: «هي مدنية الملك والسلطان، مدنية الذهب والفضة، مدنية الفخفة والبهرج، مدنية الختل والنفاق، وحاكمها الأعلى هو «الجنه» عند قوم، و«الليرة» عند قوم آخرين، ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك...»^(٢).

ويقترّب من هذا التقليد «للآخر الغربي» تقليد الأسلاف المسلمين، والجمود على الموروث الحضاري

الإسلامي، فهو وإن لم يدخل في «العمالة» للحضارة الغازية، إلا أنه يصنع «الفراغ الفكري» الذي يتمدد فيه فكر «الأعداء» و«العملاء»!..

ولذلك كانت «سلفية الجمود على ظواهر النصوص» كما يقول الإمام محمد عبده: «أضيق عطناً، وأخرج صدراً من المقلدين، وهي وإن أنكرت كثيراً من البدع، ونحت عن الدين كثيراً مما أضيف إليه وليس منه، فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ الوارد، والتقيّد به، دون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين، وإليها كانت الدعوة، ولأجلها منحت النبوة فلم يكونوا للعلم أولياء، ولا للمدنية أحياء»^(٣).

فالمقلدون لأدبيات الغرب، لا يمكن أن يفيدوا أمتهم بثمرات العلوم الغربية؛ لأنهم قد غفلوا عن ارتباط تلك العلوم والفنون بملاسات نشأتها وخصوصيات حضارتها، وتميزات موارث مجتمعاتها.. وكذلك الحال مع المقلدين لنصوص أسلافنا، الذين وقفوا عند ظواهر تلك النصوص، غافلين عن

(١) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ص ١٩٥-١٩٧. دراسة وتحقيق: د. محمد عمار. طبعة القاهرة، ١٩٦٨م.

(٢) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج ٣، ص ٢٠٥. دراسة وتحقيق: د. محمد عمار. طبعة القاهرة، ١٩٩٣م.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٣١٤.

المقاصد والمصالح التي جاءت لتتغياها
هذه النصوص ..

ذلك هو الأصل الفكري الأول ، من
الأصول العشرة لفكرية مدرسة الإحياء
والتجديد ، التي كان الشيخ شلتوت
واحداً من أعلام علمائها ..

٢- وثاني هذه الأصول هو

التجديد:

ذلك أن رفض الجمود والتقليد ، إذا
كان شاملاً لقطبي الغلو في هذا الجمود
والتقليد - غلو التغريب ، بالتقليد للآخر
الحضاري .. وغلو الجمود ، بالتقليد
للسلف - إنما يضع العقل المسلم أمام
خيار وحيد ، هو الخيار التجديدي ،
الذي يمثل الوسط العدل المتوازن بين
هذين الغلوين .

وهذا التجديد ، الذي يجمع بين
سلفية العودة للمنابع والأصول
الإسلامية، وبين عصريّة فقه الواقع
المعيش واستشراف المستقبل ، هو - في
النسق الفكري الإسلامي - أكثر من
مجرد «خيار»؛ لأنه «ضرورة إسلامية»
اقتضاها ويقتضيها كون الشريعة
الإسلامية هي الشريعة «العالمية»
و«الخاتمة»؛ إذ بدون التجديد ، الذي
يحافظ على الثوابت الإسلامية كي لا

تحدث قطيعة معرفية مع الأصول
والمقاصد تُفقدُ الجديد إسلاميته ..
والذي يجدد في الفروع وفقه الواقع ،
كي تمتد فروع الشريعة فتظل كل
الفضاءات التي يصل إليها الإسلام ،
وكي تقدم هذه الشريعة الحلول للقرون
والأجيال التي تلت وتتلو عصر الوحي
والتنزيل ... بدون هذا التجديد -
الضرورة - لا تتمكن الشريعة الإسلامية
من أن تكون «عالمية» حقاً ، ولا
«خاتمة» حقاً .. أي أن التجديد هو
السييل لتحقيق إرادة الله ، سبحانه
وتعالى ، أن تكون شريعة محمد ﷺ
ورسالته هي العالمية ، والخاتمة لرسالات
السماء .. وأن تظل حجة الله على
عباده قائمة إلى أن يرث الله الأرض
ومن عليها ..

ولهذه الحقيقة من حقائق الأصول
الفكرية لمدرسة الإحياء والتجديد ،
كانت كل جهود هذه المدرسة معالم
على طريق تجديد دين الإسلام ، لتجدد
به دنيا المسلمين ..

وانطلاقاً من الفكر النبوي ، الذي
جعل التجديد سنة من سنن الله ،
وقانوناً من قوانين الفكر الإسلامي ..
«يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل

مائة سنة من يجدد لها أمر دينها» رواه أبو داود .. والذي جعل التجديد عامًّا في كل ميادين الفكر والعمل : «إن الإيمان ليخلق في جوف أحدكم كما يخلق الثوب ، فاسألوا الله أن يجدد الإيمان في قلوبكم» - رواه الطبراني.. «جددوا إيمانكم .. قيل : يا رسول الله ، كيف نجدد إيماننا؟ قال : أكثروا من قول لا إله إلا الله» رواه الإمام أحمد .

انطلاقاً من هذه التوجيهات النبوية ، التي جعلت التجديد سنة وقانوناً عاماً وشاملاً ، أعلنت مدرسة الإحياء والتجديد معالم هذا المنهاج التجديدي ، فقال الإمام محمد عبده : « لقد دعوت إلى :

- تحرير الفكر من قيد التقليد ..
- وفهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف ..
- والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى ..
- واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشري ..
- وإصلاح أساليب اللغة العربية ...
- والتمييز بين ما للحكومة من حق

الطاعة على الشعب ، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة .. وقد خالفت في الدعوة إلى ذلك رأى طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم»^(١).

٣- وثالث هذه الأصول هو الإصلاح بالإسلام :

وليس بالنموذج الحضاري الغربي الوضعي والعلماني ، الذي اقتحم عالم الإسلام في ركاب الغزوة الأوربية الحديثة ..

فما دام التجديد كافلاً للإسلام تقديم الحلول الموائمة لمستجدات العصر والواقع ، وما دامت هذه الحلول - بسبب إسلاميتها - هي الأقرب إلى فطرة الإنسان المسلم ، فإن الإسلام يصبح هو الحل لمختلف مشكلات الحياة .. ولهذا قال رفاعة الطهطاوي [١٢١٦ - ١٢٩٠هـ - ١٨٠١ - ١٨٧٣م] - في معرض التزكية لفقه المعاملات الإسلامي، والرفض والتحذير من القسانون الوضعي الغربي - : «إن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق ، وذلك

(١) المصدر السابق . ج ٢ ص ٣١٨ .

بتوفيقها على الوقت والحالة ، ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية .. إن بحر الشريعة الغراء ، على تفرع مشاريعه ، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي والري ، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية، لأنها أصل وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع .. والتكاليف الشرعية والسياسية ، التي عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات ؛ لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه ، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه .. فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع ، لا بطرق العقول المجردة .. ولا عبرة بالنفوس القاصرة ، الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسناً وتقبيحاً ، وظنوا أنهم

فازوا بالمقصود ، بتعبيدي الحدود...»^(١).

وعن ذات الأصل - الإصلاح بالإسلام .. لا بالتمدن الغربي - قال جمال الدين الأفغاني : «إن الدين هو قوام الأمم ، وبه فلاحها ، وفيه سر سعادتها ، وعليه مدارها .. وهو السبب المفرد لسعادة الإنسان .. وإنا، معشر المسلمين ، إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا وقرآننا ، فلا خير لنا فيه ، ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتأخرنا إلا عن هذا الطريق، وإن ما نراه اليوم من حالة ظاهرة حسنة (من حيث الرقي والأخذ بأسباب التمدن) هو عين التقهقر والانحطاط ؛ لأننا في تمدننا هذا مقلدون للأمم الأوربية ، وهو تقليد يجرنا بطبيعته إلى الإعجاب بالأجانب والاستكانة لهم والرضا بسلطانهم علينا ، وبذلك تتحول صبغة الإسلام ، التي من شأنها رفع راية السلطة والغلب ، إلى صبغة حمول وضعة واستئناس لحكم الأجنبي ...

ولقد ذهب المؤرخون إلى أن بداية الانحطاط في سلطة المسلمين كانت من

(١) [الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي] ج ٢ ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٧٩ ، ٢٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٧٧ . دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .

بداية حرب الصليب . والأليق أن يقال: إن ابتداء ضعف المسلمين كان يوم ظهور الآراء الباطلة والعقائد التبشيرية (الدهرية) في صورة الدين ، وسريان هذه السموم القاتلة في نفوس المسلمين.. فكان الخلل والهبوط من طرح أصول الدين ، ونبذها ظهرياً .. والعلاج إنما يكون برجوع الأمة إلى قواعد دينها ، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته.. ولا سبيل لليأس والقنوط ، فإن جراثيم الدين متأصلة في النفوس .. والقلوب مطمئنة إليه ، وفي زواياها نور خفي من محبته ، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا إلى نفخة واحدة يسرى نفْسُها في جميع الأرواح لأقرب وقت .. فإذا قاموا ، وجعلوا أصول دينهم الحقنة نُصب أعينهم ، فلا يعجزهم أن يبلغوا منتهى الكمال الإنساني . ومن طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه ، فقد ركب بها شططاً .. ولن يزيدها إلا نحساً ، ولن يكسبها إلا تعساً ..»^(١).

وفي ذات المعنى - الإصلاح بالإسلام - يقول الإمام محمد عبده : «إن البذرة لا تنبت في أرض إلا إذا كان مزاج البذرة مما يتغذي من عناصر الأرض ،

ويتنفس بهوائها ، وإلا ماتت البذرة ، بدون عيب على طبقة الأرض وجودتها، ولا على البذرة وصحتها ، وإنما العيب على الباذر . ولقد أشربت أنفس الأمة الانقياد إلى الدين ، حتى صار طبعاً فيها، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذراً غير صالح للتربة التي أودعه فيها ، فلا ينبت ، ويضيع تعب ، ويخفق سعيه . وأكبر شاهد على ذلك ما شوهد من أثر التربية التي يسمونها أدبية ، من عهد محمد علي [١٢٨٤ - ١٢٦٥ هـ - ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م] إلى اليوم ، فإن المأخوذ به لم يزدادوا إلا فساداً - وإن قيل: إن لهم شيئاً من المعلومات - فما لم تكن معارفهم العامة وآدابهم مبنية على أصول دينهم فلا أثر لها في نفوسهم ..

إن سبيل الدين ، لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين ، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ، ليس عنده من مواده شيء ، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً.. وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال ، وحمل

(١) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ص ١٣١ ، ١٧٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ١٦١ ، ١٩٧ ، ١٩٩ .

النفوس على طلب السعادة من أبوابها ،
ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ،
وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم
إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به ،
فلم العدول عنه إلى غيره ؟!»^(١).

٤- ورابع هذه الأصول هو الوسطية
الإسلامية :

ذلك أن الجمود والتقليد ، إذا كان
للغرب ، فهو تطرف يرى «الآخر
الحضاري» ويعمى عن «الذات
حضارية» .. وإذا كان تقليدًا لماضيًا ،
فهو تطرف يهاجر إلى التاريخ ، ويجهل
الحاضر الذي نعيش فيه .. والوسطية
الجامعة هي صيغة العدل والتوازن ، التي
ميزت الإسلام وشريعته وحضارته ،
عندما جمعت بين الأصول والفروع ،
بين الثابت والمتغيرات ، بين المنابع
والمصاب ، بين الموروث الصالح والوافد
النافع .. ولذلك كانت هذه الوسطية -
لهذه الأمة الإسلامية «جعلاً» إلهياً:
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا
شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ
عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣) وفسرها
الرسول ﷺ ، بأنها العدل الذي يجمع -

بالتوازن - عناصر الحق والصواب من
الأطراف والمصادر المختلفة ، وأحياناً
المتضادة ، ليؤلف بينها ، ويقيم منها
سبيلاً وموقفاً وسطاً وجامعاً ، فقال
ﷺ: «الوسط : العدل، جعلناكم أمة
وسطاً». رواه الإمام أحمد.

وعن هذا الأصل من أصول فكر
مدرسة الإحياء والتجديد - الذي جعل
الإسلام فطرة الله التي فطر الناس عليها-
يقول الإمام محمد عبده : «ظهر
الإسلام، لا روحياً مجرداً ، ولا جسدياً
جامداً ، بل إنسانياً وسطاً بين ذلك ،
أخذاً من كلا القبيلين بنصيب ، فتوفر له
من ملائمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر
لغيره، ولذلك سمي نفسه دين الفطرة ،
وعرف له ذلك خصومه اليوم ، وعدوه
المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة
على سلم المدنية»^(٢).

٥- وخامس هذه الأصول هو
العقلانية المؤمنة:

تلك التي تميزت بإعلاء مقام العقل ،
على حين وقف أهل الجمود والتقليد
عند ظواهر النصوص ، وتنكروا لنعمة
العقل التي ميز الله بها الإنسان على

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج٣ ص ١٠٩ ، ٢٣١ .

(٢) المصدر السابق . ج٣ ص ٢٤٢ .

سائر المخلوقات .. كما تميزت هذه العقلانية الإسلامية المؤمنة عن العقلانية اليونانية التي خلعت من النقل والروحي والإيمان الديني، وعن العقلانية الوضعية للنهضة الأوروبية الحديثة ، التي جاءت - بسبب ثورتها على الكهانة الكنسية - نقضاً للدين واللاهوت وإنكاراً للغيب والإيمان الديني .. فكانت العقلانية الإسلامية المؤمنة ضرورة دينية للإيمان بالله وصفاته، وفقه الدين: وحياً ونبوة ورسالة ومناطاً للتكليف بأوامر الدين ونواهيه ، وسيلاً عقلياً لإبلاغ دعوته .. وإقامة حجته .. وإزالة الشبهات عن أصوله ومقاصده .. وذلك فضلاً عن كونها شكراً لله ، سبحانه وتعالى ، الذي أنعم بنعمة العقل على الإنسان .. إذ بدون التمتع بهذه النعمة لا يمكن للإنسان أن يعرف قدرها، كي يشكر الله عليها ..

ولذلك ، شاعت في أديبات هذه المدرسة الإحيائية أحاديث إعلاء الإسلام مقام العقل .. « فالعقل هو جوهر إنسانية الإنسان ، وهو أفضل القوى الإنسانية على الحقيقة .. وهو ينبوع اليقين في الإيمان بالله ، وعلمه ،

وقدرته، والتصديق بالرسالة .. أما النقل فهو ينبوع فيما بعد ذلك من علم الغيب ، كأحـوال الآخرة ، والعبادات»^(١).

فهذه العقلانية الإسلامية المؤمنة قد آخت بين العقل والنقل ، بين الحكمة والشرعية ، على النحو الذي صورته أجمل تصوير حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [٤٥٠ - ٥٠٥ هـ - ١٠٥٨ - ١١١١م] عندما قال : «إن أهل السنة قد تحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول ، وعرفوا أن من ظن وجوب الجمود على التقليد ، واتباع الظواهر ، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر . وأن من تغلغل في تصرف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع ، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر . فميل أولئك إلى التفريط ، وميل هؤلاء إلى الإفراط وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط .. فمثال العقل : البصر السليم عن الآفات والآداء ، ومثال القرآن : الشمس المنتشرة الضياء ، فأخلق بأن يكون طالب الاهتداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر في غمار الأغبياء . فالمعرض عن العقل ،

(١) المصدر السابق : ج ٥ ص ٤٢٨ ، ج ٣ ص ٢٩٨ ، ٣٢٥ .

مكتفياً بنور القرآن ، مثاله : المتعرض لنور الشمس مغمضاً للأجفان ، فلا فرق بينه وبين العميان . فالعقل مع الشرع نور على نور .. «^(١) .

ولذلك ، تميزت العقلانية المؤمنة عن «الجمود النصوصي» ، الذي يكتفى بالوقوف عند ظواهر النصوص ، متكرراً لتعقل مرامي ومقاصد هذه النصوص ، كما تميزت عن العقلانية اللادينية ، التي ألهت العقل ، واستغنت به عن الوحي والنصوص ، فاكتفت بالنسبي عن المطلق والكلي والمحيط ، وبالعالم الشهادة عن عالم الغيب ، وبظواهر الحياة الدنيا عن ما وراء هذا الظاهر ، وبآيات الله في كونه المنظور عن آياته في وحيه وكتابه المسطور .. «وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ» (الروم: ٦، ٧) .

وبهذا العقلانية المؤمنة انتفت الثنائيات المتناقضة ، تلك التي سقطت فيها «السلفية النصوصية» و«الوضعية الغربية» جميعاً ! .. فرأينا - في فكر مدرسة الإحياء والتجديد - المعجز الإسلامي - القرآن الكريم - عقلاً ؛

لأن المعجزة هي الخارقة «للعادة» ، وليست الخارقة «للعقل» .. «والقرآن - وهو المعجز الخارق - دعا الناس إلى النظر فيه بعقولهم .. فهو معجزة عُرضت على العقل ، وعرفته القاضي فيها ، وأطلقت له حق النظر في أنفائها، ونشر ما انطوى في أنفائها .. فالإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي، والفكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطري ، فلا يدهشك بخارق للعادة ، ولا يغشى بصرك بأطوار غير معتادة ، ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية ، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهية .. فتآخى العقل والدين لأول مرة في كتاب مقدس ، على لسان نبي مرسل، بتصريح لا يقبل التأويل ، وتقرر بين المسلمين كافة - إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه - أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل كالعلم بوجود الله ، وبقدرته على إرسال الرسل ، وعلمه بما يوحي إليهم ، وإرادته لاختصاصهم برسالته ، وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم الرسالة ، وكالتصديق بالرسالة نفسها ، كما أجمعوا على أن الدين إن جاء بشيء قد

(١) [الاقتصاد في الاعتقاد] ص ٢ ، ٣ . طبعة مكتبة صبيح . القاهرة . بدون تاريخ .

يعلو على الفهم ، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل ، والله يخاطب في كتابه الفكر والعقل والعلم ، بدون قيد ولا حد .. والوقوف عند حد فهم العبارة مضر بنا ، ومناف لما كتبه أسلافنا من جواهر المعقولات ، التي تركنا كتبها فراشاً للأتربة وأكلة للسوس ، بينما انتفعت بها أمم أخرى أصبحت الآن تنعت باسم النور ! .

والمرء لا يكون مؤمناً إلا إذا عقل دينه ، وعرفه بنفسه ، حتى اقتنع به ، فمن رُبي على التسليم بغير عقل ، والعمل ، ولو صالحاً ، بغير فقه ، فهو غير مؤمن ؛ لأنه ليس المقصود من الإيمان أن يذلل الإنسان للخير كما يذلل الحيوان ، بل القصد منه أن يرتقي عقله وتزكى نفسه بالعلم بالله والعرفان في دينه ، فيعمل الخير لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله ، ويترك الشر لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرته في دينه ودنياه ، ويكون فوق هذا على بصيرة وعقل في اعتقاده .. فالعاقل لا يقلد عاقلاً مثله ، فأجدر به أن لا يقلد جاهلاً دونه ..» (١) .

وإذا ما حدث وحسب الإنسان وجود تعارض بين العقل والنقل ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تعارضاً بين حقيقة النقل وبين توهم العقل - وليس صريح العقل - أو تعارضاً بين العقل وظاهر النقل - وليس حقيقة النقل . «فلقد اتفق أهل الملة الإسلامية ، إلا قليلاً ممن لا ينظر إليه ، على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل ، وبقي في النقل طريقان : طريق التسليم بصحة المنقول ، مع الاعتراف بالعجز عن فهمه ، وتفويض الأمر إلى الله في علمه ، والطريق الثاني : تأويل النقل ، مع المحافظة على قوانين اللغة ، حتى يتفق معناه مع ما أثبتته العقل» (٢) .

ومع هذا الإعلاء لمقام العقلانية المؤمنة ، هناك - في فكر هذه المدرسة الإحيائية - الحذر والتحذير من العقلانية اللادينية ، التي تكتفي بالعقل عن النقل ، والتي تستغني بالنسي عن المطلق والكلي والمحيط .. «فالعقل البشري وحده ليس في استطاعته أن يبلغ بصاحبه ما فيه سعادته في هذه الحياة ، اللهم إلا في قليل ممن لم يعرفهم الزمن ، فإن كان لهم من

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج٣ ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ١٥١ ، ٢٧٩ - ٢٨١ ، ج٤ ص ٤١٤ .

(٢) المصدر السابق . ج٣ ص ٣٠١ .

الشأن العظيم ما به عرفهم أشار إليهم
 الدهر بأصابع الأجيال .. فمجرد البيان
 العقلي لا يدفع نزاعاً ، ولا يرد طمأنينة،
 وقد يكون القائم على ما وضع من
 شريعة العقل ممن يزعم أنه أرفع من
 واضعها ، فيذهب بالناس مذهب
 شهواته، فتذهب حرمتها ، ويتهدم
 بناؤها ، ويُفقد ما قصد بوضعها .. وإذا
 قدرنا عقل البشر قدره ، وجدنا غاية ما
 ينتهي إليه كماله إنما هو الوصول إلى
 معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع
 تحت الإدراك الإنساني .. أما الوصول
 إلى كنه حقيقة فمما لا تبلغه قوته ..
 ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن
 لعقل بشري أن يصل إليه وحده .. لهذا
 كان العقل محتاجاً إلى معين يستعين به
 في وسائل السعادة في الدنيا
 والآخرة..»^(١).

٦- وسادس هذه الأصول الفكرية:

الوعي بسنن الله الكونية:

تلك التي تحكم سائر عوالم
 المخلوقات، والتي تمثل قواعد علم
 الاجتماع الديني ، في التقدم والتخلف
 في النهوض والانحطاط ، في الانتصارات
 والهزائم ، وفي التدافع بين الدعوات

والأمم والحضارات ..
 لقد دعت أدبيات هذه المدرسة
 الإحيائية إلى تأسيس علم السنن
 والقوانين الإلهية في الاجتماع الإنساني،
 وقال الإمام محمد عبده في تفسيره قول
 الله سبحانه وتعالى : ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ
 قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا
 كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ (آل
 عمران: ١٣٧) : «إن إرشاد الله إيانا أن
 له في خلقه سنناً ، يوجب علينا أن نجعل
 هذه السنن علماً من العلوم المدونة ،
 لنستديم ما فيها من الهداية والموعظة
 على أكمل وجه ، فيجب على الأمة في
 مجموعها أن يكون فيها قوم يبينون لها
 سنن الله في خلقه ، كما فعلوا في غير
 هذا العلم من العلوم والفنون التي أرشد
 إليها القرآن بالإجمال ، وبينها العلماء
 بالتفصيل ، عملاً بإرشاده، كالتوحيد
 وأصول الفقه . والعلم بسنن الله تعالى
 من أهم العلوم وأنفعها ، والقرآن يحيل
 عليه في مواضع كثيرة ، وقد دلنا على
 مأخذه من أحوال الأمم ، إذ أمرنا أن
 نسير في الأرض لأجل اجتلائها ومعرفة
 حقيقتها . إن الله في الأمم والأكوان
 سنناً لا تتبدل ، وهي التي تسمى

(١) المصدر السابق : ج ٣ ص ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٣٧٩ ، ٣٩٧ .

شرائع، أو نوايس، أو قوانين .. ونظام المجتمعات البشرية وما يحدث فيها هو نظام واحد لا يتغير ولا يتبدل ، وعلى من يطلب السعادة في المجتمع أن ينظر في أصول هذا النظام حتى يرد إليه أعماله ، وينى عليها سيرته ، وما يأخذ به نفسه ، فإن غفل عن ذلك غافل ، فلا ينتظر إلا الشقاء ، وإن ارتفع في الصالحين نسبه ، أو اتصل بالمقربين سبيه . فمهما بحث الناظر وفكر ، وكشف وقرر أتى بأحكام تلك السنن ، فهو يجرى مع طبيعة الدين ، وطبيعة الدين لا تتجافى عنه ، ولا تنفر منه .. «(١) .

وبالوعي بهذه السنن الإلهية في الكون والاجتماع الإنساني ، تسقط ثنائية التناقض الموهوم بين الإيمان الديني والقضاء الإلهي وبين الأسباب التي أودعها خالق الكون ومسبب الأسباب في الكون المخلوق ، وذلك «أن القول بنفي الرابطة بين الأسباب والمسببات جدير بأهل دين - [مثل النصرانية] - ورد في كتابه : أن الإيمان وحده كاف في أن يكون للمؤمن أن يقول للجبل : تحوّل عن مكانك فيتحوّل الجبل ! يليق بأهل

دين تُعدّ الصلاة وحدها ، إذا أخلص المصلّي فيها ، كافية في إقداره على تغيير سير الكواكب وقلب نظام العالم العنصري ! وليس هذا الدين هو دين الإسلام . دين الإسلام هو الذي جاء في كتابه : ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ﴾ (التوبة : ١٠٥) ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ (الأنفال : ٦٠) ﴿سُنَّةَ اللّٰهِ فِي الْدِّينِ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّٰهِ تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب : ٦٢) وأمثالها ..

وليس من الممكن لمسلم أن يذهب إلى ارتفاع ما بين حوادث الكون من الترتيب في السببية والمسببية إلا إذا كفر بدينه قبل أن يكفر بعقله ! .. «(٢) .

٧- وسابع هذه الأصول : أن الدولة - في الإسلام - «مدنية - إسلامية» .. لا كهنوتية .. ولا علمانية :

فالإنسان مُستخلف لله ، سبحانه وتعالى ، لاستعمار الأرض - الذي هو جزء من عبادة الله وشكره على تسخير ما سخر لهذا الإنسان من نعم وطاقات وقوى وملكات .. ولأن الإسلام هو دين الجماعة ، الشاملة للفرد ، والمؤسسة

(١) المصدر السابق . ج ٥ ص ٩٤ ، ٩٥ ، ج ٣ ص ٢٨٤ .

(٢) المصدر السابق . ج ٣ ص ٥٠٢ .

على الأسرة ، فإن الأمة - وليس الفرد ،
أو الطبقة - هي مركز الخلاف
والاستخلاف .. ولأن الله لطيف
بعباده ، فلقد كان من لطفه بخلقه ،
وعنايته ورعايته لم إرساله الرسل
وإنزاله الكتب لتصويب مناهج
الجماعات والأمم في هذه الحياة ..
ولذلك كانت الشريعة الإلهية هي بنود
عقد وعهد الاستخلاف الإلهي
للإنسان ..

ولأن «الدولة» لم ترد في أصول
الإيمان ، ولا في أركان الإسلام ..
كانت ككل «النظم الحياتية» إبداعاً
مدنيّاً إنسانياً وجزءاً من الاجتهادات
البشرية المتطورة ، تقيمها الجماعة المؤمنة
لتحقيق المقاصد الدينية والدينية ، التي
لا تقوم بغير هذه «النظم» ، فالدولة
«واجب مدني» لا تقوم بدونه
«الواجبات الدينية» ومصدر إقامتها
والسلطة والسلطان فيها هو الأمة ،
بشرط ألا تخرج هذه السلطة ولا هذا
السلطان عن الشريعة - التي هي بنود
عقد وعهد الاستخلاف - «فالأمة»
مستخلفة لله ، والدولة مستخلفة عن
الأمة . وكلاهما - «الأمة» و«الدولة» -
محكومة سلطتهما بإطار الثوابت

الشرعية ..

وبهذا التصور تميزت وتميز الدولة
الإسلامية عن دولة الكهانة الكنسية التي
دججت الدولة في الدين ، وغابت عنها
الأمة ... وعن الدولة العلمانية ، التي
فصلت بين الدولة والدين ، فغابت عنها
الشرعية.

وعن هذا الأصل من أصول الفكر في
مدرسة الإحياء الديني ، يقول الإمام
محمد عبده : « ليس في الإسلام سلطة
دينية ، سوى سلطة الموعظة الحسنة
والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر ،
وهي سلطة خوّلها الله لأدنى المسلمين
يقرع بها أنف أعلاهم ، كما خوّلها
لأعلاهم يتناول بها من أدناهم ..

أصل من أصول الإسلام - وما أجله
من أصل - قلب السلطة الدينية والإتيان
عليها من أساسها ، هدم الإسلام بناء
تلك السلطة ، ومحا أثرها ، حتى لم يبق
لها عند الجمهور من أهله اسم ولا
رسم .. ولم يدع الإسلام لأحد ، بعد
الله ورسوله ، سلطاناً على عقيدة أحد
ولا سيطرة على إيمانه ، فليس في
الإسلام ، ما يسمى عند قوم بالسلطة
الدينية بوجه من الوجوه .. والإسلام
يحدد أن الأمة ، أو نائب الأمة هو الذي

ينصب الخليفة ، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها ، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه ، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الإفرنج «ثيوكراتيك» ، أي سلطان إلهي.

وكذلك القاضي ، والمفتي ، وشيخ الإسلام .. لم يجعل الإسلام هؤلاء أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام ، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية ، قدرها الشرع الإسلامي ، ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة على إيمان أحد ، وعبادته لربه ، أو ينازعه في طريقة نظره .

إن الإيمان بالله يرفع الخضوع والاستعباد للرؤساء الذين استذلوا البشر بالسلطة الدينية ، وهي دعوى القداسة والوساطة عند الله ، ودعوى التشريع والقول على الله دون إذن الله ، أو السلطة الدنيوية ، وهي سلطة الملك والاستبداد .. فالمؤمن لا يرضي لنفسه أن يكون عبداً لبشر مثله، للقب ديني أو دنيوي ، وقد أعزه الله بالإيمان ، وإنما أئمة الدين مبلغون لما شرعه الله ، وأئمة

الدنيا منفذون لأحكام الله ، وإنما الخضوع الديني لله ولشرعه ، لا لشخصهم وألقابهم ..

ومع هذا .. فالإسلام دين وشرع .. لم يدع ما لقيصر لقيصر ، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله ، ويأخذ على يده في عمله .. فكان الإسلام : كمالاً للشخص ، وألفة في البيت ، ونظاماً للملك ، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه..»^(١) .

وهذه الدولة «الإسلامية - المدنية» ، يمكن - في ظل التنوع الإسلامي في الألسنة واللغات - أي الأقوام - والتعدد في الأقاليم - أي الأوطان - أن تحقق وحدة الأمة ، ووحدة دار الإسلام ، دون أن تكون دولة مركزية واحدة ، وذلك إذا تخلصت أقاليمها وأوطانها وأقطارها من حواجز «الجنسية» التي جاءتنا من الدولة القومية الأوروبية - وإذا اجتمعت دولها - تحت مظلة الجامعة الإسلامية ، على جوامع الإسلام .. «فوطن المسلم من البلاد الإسلامية هو المحل الذي ينوي الإقامة فيه ، ويتخذ فيه طريقة كسبه وعيشه .. يجري عليه

(١) المصدر السابق . ج ٣ ص ٢٣٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ج ٤ ص ٤١٢ .

عرفه، وينفذ فيه حكمه .. فهو رعية الحاكم الذي يقيم تحت ولايته .. أما الجنسية فليست معروفة عند المسلمين ، ولا لها أحكام تجرى عليهم .. وإنما هي عند الأمم الأوربية تشبه ما كان يسمى عند العرب عصبية . ولقد جاء الإسلام فألغى تلك العصبية ، ومحا آثارها .. والاختلاف في الأصناف البشرية كالعربي والهندي والرومي والشامي والمصري والتونسي والمراكشي ، مما لا دخل له في اختلاف الأحكام والمعاملات بوجه من الوجوه . ومن كان مصرياً وسكن في بلاد المغرب وأقام بها جرت عليه أحكام بلاد المغرب، ولا ينظر إلى أصله المصري بوجه من الوجوه.. هذا ما تقضي به الشريعة الإسلامية على اختلاف مذاهبها، لا جنسية في الإسلام، ولا امتياز بين مسلم ومسلم ، والبلد الذي يقيم فيه المسلم من بلاد المسلمين هو بلده ، ولأحكامه عليه السلطان دون أحكام غيره ..» (١) .

ومع تنوع أقاليم وأقطار وقوميات الجامعة الإسلامية ، تكون جوامع القرآن - من العقيدة والشريعة - هي قبلة

الجميع، فعالم الإسلام «دول متصلة الأراضي ، متحدة العقيدة ، يجمعهم القرآن .. واتفاقهم هو من أصول دينهم ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠) وبهذه الوحدة ، يقيمون سداً يحول عنهم هذه السيول المتدفقة عليهم من كل الجوانب، لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً ، فإن هذا ربما كان عسيراً ، ولكني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه .. فهذا بعد كونه أساساً لدينهم ، تقضي به الضرورة ، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات» (٢) .

٨ - والأصل الثامن من أصول فكر

هذه المدرسة الإحيائية هو الشورى:

فالدولة الإسلامية - بل وكل ميادين الاجتماع الإسلامي - مؤسسة على الشورى ، التي يشارك فيها وبها كل إنسان في العمل العام ، وذلك من خلال وبواسطة المؤسسات الشورية والنيابية والدستورية : «فلا بد من إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى ، وذلك

(١) المصدر السابق . ج ٢ ص ٥٠٥ - ٥٠٨ .

(٢) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ج ٢ ص ٢٨ ، ٢٩ . دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٨١ .

والنهي عن المنكر - وبدون هذا الإنصاف لا قيام للأسرة ، التي هي اللبنة الأولى والأساسية في بناء الأمة .. «فالأمة تتكون من البيوت (العائلات) ، فصلاحيها من صلاحها ، ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة .. والرجل والمرأة يتمثلان في الحقوق والأعمال ، كما أنهما يتمثلان في الذات والشعور والعقل .. والآية القرآنية ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ هي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق ، إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله: ﴿وَاللرُّجَالُ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وهذا الأمر -القوامه- يوجب على المرأة شئياً وعلى الرجل أشياء ، ذلك أن الحياة الزوجية حياة اجتماعية ، ولا بد لكل اجتماع من رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف؛ كي لا تنفصم عروة الوحدة الجامعة ويختل النظام .. والرئاسة هنا إرشاد ومراقبة وملاحظة وليست قهراً ولا سلماً للإرادة.. فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد ، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة

بمنزلة البدن .. وكلاهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه ، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به ويكره ما لا يلائمه وينفر منه ، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذة عبداً يستتله ويستخدمه في مصالحه ، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين للآخر والقيام بحقوقه.. أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم ، فإنهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم ! ..»^(١). تلك هي الأصول الفكرية العشرة لمدرسة الإحياء والتجديد .. التي تبلورت من حول جمال الدين الأفغاني.. والتي فصل أصولها الفكرية الإمام محمد عبده .

وهي المدرسة التي تربي على أصولها الفكرية الشيخ محمود شلتوت ، حتى صار علماً من أعلام علمائها ، وإماماً أكبر في السلسلة الذهبية لأئمتها .. وامتداداً متطوراً لإحيائها وتجديدها .. فهي مفتاح الفهم والدراسة لموقف وموقع وإنجاز هذا الإمام العظيم .



(١) المصدر السابق . ج٤ ص ٦٠٦ - ٦١١ .

دار الفكر الجديد

المرأة والدين والأخلاق

الدكتورة
هبة رؤوف عرت

الدكتورة
نوال السعداوي

دار الفكر
مطبعة



دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان



محمود شلتوت
مجتهداً ورائداً للتقريب (*)
قراءة تاريخية ووثائقية

أ. د. محمد كمال الدين إمام ()**

أولاً : خلفية تاريخية :

بدأ القرن العشرون وقد أصبح للأزهر في حياتنا الثقافية ما يجعله ينساب في نسيجها كله ، لم يعد مجرد قلعة للعلم والدين ، ولا مجرد سياج يحمي حقوق الأمة ويعبر عن إرادتها ويصل بصوتها إلى الحكام والأمراء ، بل أصبح الأزهر - إضافة إلى ذلك كله - يرى نفسه قائد العقل المسلم ، وتهيأت في داخله منذ أواخر القرن التاسع عشر حركة إصلاحية سعت إلى تطوير

مؤسساته ، وتعديل مناهجه ، وبدأت قوانين تنظيم الأزهر يتتابع صدورها ، ومن أبرزها في نهاية القرن التاسع عشر القانون الذي وضع في يوليو سنة ١٨٩٦ ، وأشرف على تنفيذه مجلس إدارة يضم طائفة من كبار علماء مصر والإسلام ، خلصت نيتهم وتوافرت لديهم وسائل التنفيذ وإصرارهم عليه ، وهم المشايخ: حسونة النواوي ، ومحمد عبده ، وسليم البشري ، وعبد الكريم سلمان ، وسليمان العبد ، وكان لكل

(*) ورقة مقدمة لمؤتمر التقريب ، طهران في ٨ - ٩ يناير سنة ٢٠٠١ م .
(**) أستاذ بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية .

واحد من هؤلاء جهوده العلمية ، وإنتاجه الفكري في مجال إصلاح العقل ، محمد عبده في «رسالة التوحيد» وتقاريره الإصلاحية ، وسليمان العبد في «باكورة الكلام» ، وغيرهم ممن تصدروا للتدريس في الجامع الأزهر ، ومدرسة دار العلوم . وقد جاء قانون تنظيم الأزهر على أيدي هؤلاء ليضم من وجوه الإصلاح ما رأوه كفيلاً بإنهاض الأزهر ، ولأول مرة وضعوا شروطاً للانتظام في سلك الجامع الأزهر ، فقرروا ألا يعتبر من طلبة الأزهر إلا من بلغ الخمس عشرة سنة على الأقل ، وأن يكون له دراية بالقراءة والكتابة ، وحافظاً نصف القرآن الكريم ، وقسمت العلوم إلى قسمين: مقاصد ووسائل .

القسم الأول : ويضم مواد التوحيد والأخلاق الدينية والفقه وأصوله ، والتفسير والحديث .

والقسم الثاني : ويستوعب النحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق ، ثم الحساب والجبر والعروض والقافية ، وشجع القانون الطلبة بوضع مكافآت لمن يتفوق في تاريخ الإسلام ، أو يبرز في الإنشاء قولاً وكتابة ، واللغة متناً

ومبادئ ، والهندسة وتقويم البلدان ، ومنع التقيد في الدراسة بكتب دون أخرى ، ومنع الطلبة من الاشتغال بعلوم المقاصد إلا بعد تحصيل وسائلها ، وحرم قراءة التقارير والخواشي في السنوات الأربع الأولى وأجازها بعد ذلك ، وجعل أقل مدة للدراسة اثني عشرة سنة ، وأكثرها خمس عشرة سنة ، وجعل الامتحان على مرحلتين ، الشهادة الأهلية ، وهي لمن قضى ثماني سنوات فأكثر ، والشهادة العالمية وهي لمن قضى اثني عشرة سنة فأكثر ، وجعل لحامل كل شهادة أهلية وظائف معينة .

لقد فتح هذا القانون أبواب الأزهر كلها وضرب في كل واحد منها بسهم من الإصلاح ، ولفت الذهن إلى أن هناك خيراً غير الذي عرف إلى يوم وضعه ، وأن التمسك بما كان عليه من قبلنا لا معنى له ما دام لا يطابق الواقع ، ولا يتفق مع حاجات العصر ، ولا شبهة في أن الأزهر قد تغير بعد القوانين الإصلاحية ، إن لم يكن من جهة العلم وتحصيله ، فمن جهة قابلية أهله للرقى ، فقد أصبحوا طلاب إصلاح بعد أن كانوا لا يطبقونه إلا مغلوبين على أمره . وقد سمي هذا القانون بإصلاح الشيخ

محمد عبده ، وقد ظل مطبقاً عشر سنوات، ثم انفرط منهجه ، وغاب أثره بخروج الشيخ محمد عبده من مجلس الإدارة ، ثم وفاته سنة ١٩٠٥ ، إلا أن القانون وضع تلاميذ الأستاذ الإمام على درب جديدة ، ومسالك مستحدثة ، تمثلت في الثورة على ما كان في الأزهر من مناهج للدرس ، ومراجع الدراسة ، وأظهرت كوكبة من تلاميذ الإمام محمد عبده مقدرة فائقة في النقد المنهجي كان في مقدمتهم حسين والي في كتابيه «التوحيد» «وكلمة التوحيد» ، والشيخ بدر الدين الحلبي في كتابه المهم «التعليم والإرشاد» ، والعلامة طنطاوي الجوهري في مؤلفاته وتفسيره ، والشيخ محمد مصطفى المراغي - أستاذ العلامة محمود شلتوت - في أعماله وأقواله ، ولقد كان هذا التطور عظيماً ، إذا قيس بالقرن التاسع عشر الذي تراكمت فيه العصبية المذهبية في رحاب الأزهر على نحو أرهق العقل ، وشوه النقل حتى يروى صاحب التعليم والإرشاد: «لقد كان أهل المذاهب في مصر من نصف قرن - الكتاب صادر سنة ١٩٠٦ - مضى كالدول المتحاربة، لا يتأخر صاحب مذهب عن أذية صاحب

مذهب آخر متى لاحت له فرصة وأمكنته ، ولقد سمعت الشيخ عبد الرحمن البحراوى يقول : «كنا إذا خرجنا من الأزهر للحضور على السيد أحمد الكتي مفتي الحنفية بمكة آخر عمره بزاوية العيني بقرب الأزهر، خرجنا وكل واحد منا قد جعل عباءته على رأسه يدارى بها شخصه عن الناس، وكان من يسمع بحالنا - يسمعنا من القول ما كنا لا نجد بداً من تحمله والصبر عليه» ، يضاف إلى ذلك الاعتماد في الدرس على كتب المتأخرين، وهي عصية على الفهم، لا يتسع بها عقل ، ولا ينمو من خلالها فكر ، وأصبحت قراءة المقررات الدراسية والامتحان فيها من أشد الأمور؛ حتى لذكر الشيخ بدر الدين الحلبي أنه في سنة ١٣١٧هـ - كان الناجحون في امتحان الكفاءة من طلبة الأزهر في فقه أبى حنيفة ثلاثة طلاب، اثنان من سوريا والثالث من مصر ، وذلك من جملة عدد من دخلوا قاعة الامتحان وكانوا أكثر من ثلاثمائة ، لقد كان توجيه الأستاذ الإمام إلى تعديل المناهج ، وإصلاح المؤسسة الأزهرية عملاً رائداً ، صحيح أنه لم يسر به إلى

نهاية الشوط ، ولكن جاءت أجيال من مدرسته لتعمل على إكمال رؤيته ، وإنجاز رسالته ، ويعد الانفتاح على المذاهب الأربعة من أهم حصائد غرسه ، وهو ما نادى به في مذكراته ، وفي كتابه «الإسلام والنصرانية» بل إنه دعا إلى الانفتاح على الفقه الإسلامي كله بمذاهبه المختلفة ، وهذا الإنجاز جاء بعد عصور ورث فيها الأزهر روح التعصب المذهبي حتى يروي الكمال بن الهمام عن أحد علماء الحنفية منع المناكحة بين أهل السنة والاعتزال ، وكان الشيخ محمد مصطفى المراغي - المدرس والقاضي وشيخ الأزهر بعد ذلك - هو الذي أكمل المسيرة ، ونزل بالأفكار إلى أرض الواقع في قوانين المحاكم ، وفي مواد الدراسة ، والمراغي - كما وصفه محمود شلتوت - ما خرج بروحه وعلمه وعقله وتفكيره ، عن أن يكون تلميذاً للإمام محمد عبده .

لقد تحركت مياه كثيرة في عالم الفكر والتشريع ، وأفرز الواقع جبهات لمقاومة التبشير ، ومجابهة الاستغلاب التشريعي ، وأصبح الانفتاح المذهبي ضرورة لأمرين :

الأول : الإيمان بصحة الأصول التي

تنتمي إليها كل المذاهب الإسلامية، وهي أصول واحدة ومشاركة .

الثاني : الواقع المتحرك الذي يحتاج في صناعته على عين الشريعة إلى الفقه الإسلامي كله، باعتباره وحدة متكاملة لا تفريق مذهبية ، يقول أحد تلاميذ الإمام - مؤكداً دعوته إلى تعليم يستوعب كل المذاهب ، وإلى تشريع يتعامل مع كل المذاهب :- «ولو ذهبنا نستقرئ أفراد المضار التي تنشأ من التقيد بمذهب واحد في المحاكم الشرعية لخرجنا إلى حصر ما لا يبلغه الحصر ، وعد ما لا يستوعبه العد» .

لقد كانت الدعوة إلى الانفتاح الفقهي على المذاهب الأربعة فكرة راودت بعض رجال الإصلاح من قبل ، أشار إليها الكواكبي في «أم القرى» ، وظهر لها دعاء في المغرب العربي ، ولكنها في مصر بعد عصر الأستاذ الإمام تحولت إلى تيار فاعل في الحياة الفقهية والتشريعية ، له أسبابه ودواعيه ، ونادى الكثيرون بكتاب جامع للفروع الفقهية في المذاهب الأربعة ، يضم ما هو أيسر على الناس في العبادات ، وأضبط لأموالهم في المعاملات ، بل هي دعوة ذات شقين :

الأول : كتاب جامع لفقهاء الفروع في المذاهب الأربعة، مع التخير؛ مراعاة لحال الناس، وفي هذا الصدد صدرت مؤلفات كثيرة ، كانت ذروتها اللجنة التي شكلت من علماء المذاهب الأربعة في الأزهر الشريف برئاسة شيخ الأزهر في أوائل العشرينات من القرن الماضي ، واستهدفت إعداد كتاب فقهي على المذاهب الأربعة ، وضع له نموذج وافقت عليه اللجنة في ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ . وكان ثمرته كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الذي ينسب خطأ للشيخ عبدالرحمن الجزيري ، وقد أضاف إليه بعض علماء الإمامية مذهب ليكون جامعاً للمذاهب الخمسة .

الثاني : الاتجاه في التشريع والفتوى على المذاهب الأربعة ، بل إن الشيخ المراغي - على الرغم من كونه حنفي المذهب - كان يأخذ من كل المذاهب ما يناسب العصر والمصلحة ، ورأى خطورة الأخذ بأقوال المذاهب الأربعة دون سواهم، وكتب عام ١٩٢٧ «بحوثاً في التشريع الإسلامي وأسانيد قانون الزواج والطلاق» دعا فيها إلى «اختيار ما صح دليله ، وما قام البرهان على أن فيه مصلحة للناس من أقوال أئمة الهدى

وفقهاء الإسلام» ، وقد يقضى ذلك على تلك الفكرة الخاطئة فكرة وجوب تقليد المذاهب الأربعة دون سواها ، سواء أوافقت مذاهبهم مصالح المجتمع أم خالفوها» ، ثم قال: «والخلاصة أنه يجوز تقليد غير المذاهب الأربعة متى صح النقل عنهم ، وفهم مرادهم» بل إنه يشير إلى غير مذاهب أهل السنة بقوله: «وفي العالم الإسلامي الآن مذاهب منتشرة يدين بها ملايين المسلمين ، في اليمن وفارس ، وبلاد الهند ، ولهم كتب مطبوعة وغير مطبوعة، ولهم متون وشروح وحواش ، مثل التي عندنا سواء بسواء ، ومنهم مجتهدون ، وفيهم من يرجح قولاً على قول» .

ثانياً : الشيخ محمود شلتوت المجتهد:

في ظلال هذه البيئة المفعمة باتجاه التغيير تنظيراً وتطبيقاً ، وفي رحاب مدرسة الشيخ المراغي التي تمد بجذورها إلى جهود الأستاذ الإمام محمد عبده نشأ وتشكل فكر الإمام محمود شلتوت ، الإمام المجتهد ، ورائد التقريب العملي بين المذاهب ، فقد ولد أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد سنة ١٨٩٣ في

منية بني منصور مركز إيتاي البارود ،
وتلقى تعليمه الديني في معهد
الإسكندرية، وكان أول فرقته في جميع
سنوات الدراسة ، حيث نال درجة
العالمية سنة ١٩١٩ ، لبدأ في هذا العام
الثوري حياة المعلم في ذات المعهد الذي
تفوق فيه في معهد الإسكندرية الديني ،
ومنذ المقالة الأولى لفت إليه الأنظار
بثقافته الواسعة وإلمامه بالفقه رواية
ودراية ، ونزوله إلى الحياة الواقعية
مشاركاً في جوانبها السياسية
والاجتماعية والعلمية ، متأثراً بعلمين
كبيرين ظلاً يعملان في عقله إلى آخر
العمر، وهما الشيخ محمد مصطفى
المراغي ، والعلامة عبد المجيد سليم ،
وعندما نادى الإمام المراغي بإصلاح
الأزهر في مذكرة شهيرة، كان أول
صوت أزهري ارتفع لتأييده هو الشيخ
محمود شلتوت ، دافع عنه أمام زملائه ،
وبشر بدعوته بين الجماهير في مقالات
نشرت في حينه بمجلة السياسة اليومية ،
ولم يعبأ بما أصابه ، فقد ظل على
موقعه، سواء في داخل الأزهر أو حين
أخرج منه ؛ لأنه في الواقع كان يدافع
عن فكره هو ، وعن حياة عقلية
جسدها كاتباً ، وعبر عنها أستاذاً قدر

له أن يكون في طليعة أساتذة الفقه
المقارن في مصر عندما أدخل مقررًا في
كلية الشريعة بعد عام ١٩٣٠ ، كان
عليه أن يضع المنهج ، وأن يحدد
مفرداته، وأن يقوم بتدريسه ، وأن
يكتب فيه ، فجاء كتابه في مقارنة
المذاهب سنة ١٩٣٦ دراسة في المنهج ،
وحصيلة معاناة في ارتياد مجال غاب
كثيراً عن قاعات الدرس ، وبرامج
الإعداد ، وقد أعانه على ذلك ذكاء
حاد ، وألمعية متفردة ، وإلمام عميق
بمذاهب أهل السنة ما بقي وما درس ،
ومذاهب الشيعة زيدية وإمامية ،
ومذهب الإباضية ، وأعلن في وضوح
من خلال كتابه « مقارنة المذاهب » :
« أن على المسلم إذا تعذر عليه أن ينال
الأحكام من أدلتها أن يسأل أهل الذكر،
وليس عليه أن يلتزم مذهباً معيناً ، إذ لا
واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولم
يوجب الله ورسوله على أحد من الناس
أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة »
وهو رأى ثبت عليه الإمام محمود
شلتوت، فقد قال في حديث له نشر
بمجلة الأزهر وهو شيخ له « وقد كان
للاجتهاد في الأحكام مجال واسع تفرقت
به المذاهب وتعددت ، وعلى رغم

تعددتها واختلافها في كثير من الأحكام، وتعدد الآراء في المسألة الواحدة ، فقد كان الجميع يلتفون حول أصل واحد وكلمة سواء ، هي الإيمان بالمصادر الأولى، وتقديس كتاب الله وسنة الرسول ، وقد صح عن جميع الأئمة «إذا صح الحديث فهو مذهبي ، واضربوا بقولي عرض الحائط» من هنا تعاون الشافعي ، والحنفي ، والمالكي، والحنبلي، والسني، والشيعة ، ولم يبرز الخلاف بين أرباب المذاهب الإسلامية إلا حينما نظروا إلى طرق الاجتهاد الخاصة ، وتأثروا بالرغبات ، وخضعوا للإيجاعات الوافدة ، فوجدت ثقب نفذ منها العدو المستعمر ، وأخذ يعمل على توسيع تلك الثقوب ، حتى استطاع أن يلج منها إلى وحدة المسلمين ، يمزق ويفرق شملها ، ويبعث البغضاء والعداوة إلى أهلها ، وبذلك دبّت فيهم عقارب العصبيّة المذهبية ، وكان من آثارها السيئة ما كان يحفظه التاريخ من تنازع أهل المذاهب بعضهم مع بعض ، وتحيين الفرص لإيقاع بعضهم لبعض ، والدين من ورائهم يدعوهم هلموا إلى كلمة الله ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

إن هذه الآفاق الواسعة التي حلق فيها الشيخ محمود شلتوت هي التي جعلته العالم المجتهد ، وكان يرى أن الفقه الإسلامي حتى يأخذ مكانه يحتاج إلى أمرين لا بد منهما .

الأول : أن نعيد تنظيم الفقه الإسلامي ، وأن نوضح مقاصده ، وأن ننظم وسائله ، وعندنا كنوز مطمورة أو ضائعة في غمرة نظام التأليف القديم ، فالفقه الإسلامي ثروة من ثرواتنا الغالية، ولكن محاسنه غير واضحة المعالم في الكتب الموجودة الآن ، ولا بد من تنظيم هذا الفقه تنظيمًا يسر الانتفاع به لكل من يريد الانتفاع . ويسوق لنا الشيخ الجليل مثالاً لأهمية تقديم تراثنا المذخور فيقول: « إنني في مؤتمر لاهاي الذي عقد سنة ١٩٣٧ للقانون المقارن ، قدمت بحثاً عن المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية ، وقدمت لهم نوعاً من المسؤوليات لا تعرفه القوانين ، موجود عندنا في الفقه الإسلامي ، وهو المسؤولية السلبية ، أي المسؤولية بطريق الترك، وهي تقصير الإنسان في عمل توجبه الإنسانية، وذلك كما لو منع الإنسان الماء عن آخر حتى مات ، أو ترك مبصر أعمى يتردى في هاوية ولم

ينقذه ، فالشريعة الإسلامية تحاسب على هذا العمل ولا تعفى صاحبه من المسؤولية» ، هذا النوع من المسؤولية الإنسانية في زوايا كتب الفقه غير مبرز، ويحتاج إلى جهد كائنذي بذله الشيخ شلتوت في بحثه، فلقيت الشريعة في مؤتمر القانون المقارن الاعتراف والتقدير، ولقى الشيخ نفسه بهذا البحث تكريماً خاصاً تمثل في اختياره عضواً في هيئة كبار العلماء .

الثاني : وهو - كما يقول الشيخ شلتوت نفسه - لا يقل أهمية عن سابقه «هو واجب ربط الفقه بالحياة العامة ، ومعرفة رأيه في كل مسألة من المسائل المستجدة ، وهو واجب يحتاج إلى تعديل في مناهج الدرس حتى يصنع الفقيه القادر على الاستنباط مع فهم عميق للنصوص والوقائع على السواء» ، وعندما عين الإمام محمود شلتوت شيخاً بالأزهر طالبه الكثيرون بهذا الإصلاح الذي كان هو من كبار دعائه ، ومن المنظرين له ، ومن الممارسين في كتاباته لأسسه وقواعده ، كتب حسين فوزي - غداة تعيين الشيخ شلتوت شيخاً للأزهر - في مجلة المجلة القاهرية يقول: «نحن لا نريد للأزهر أن يتحول إلى

جامعة علمانية ، ولا نطالبه بأكثر من أن يخرج علماء يعيشون في زمانهم ، أي في النصف الأخير من القرن العشرين ، يفهمونه بقدر ما يفهمون رسالتهم الإنسانية السامية ؛ لأن أداء هذه الرسالة يقتضيهم أن يعرفوا زمانهم تمام المعرفة ، وأن يكونوا خبيرين بكل مشكلاته الروحية والمادية» .

ومن يمن الطالع أن الإمام محمود شلتوت كان في ذاته عالماً مجتهداً، وكانت رؤيته تستوعب المنهج والتفاصيل .

١- من اجتهاداته في المنهج:

العلم منهج وأدوات ، قبل أن يكون تفاصيل وجزئيات ، وقد تحرك الشيخ محمود شلتوت على مساحات واسعة لتصويب المنهج ، وتحديد الأدوات .

أ - رفض الجمود المذهبي :

امتداداً لمدرسة الإمام محمد عبده ، وأستاذية الشيخ محمد مصطفى المراغي رأى العلامة محمود شلتوت في الجمود المذهبي عقبة كؤوداً أمام تحريك الواقع وصنعه على عين من شريعة الله ، فنعى الجمود ، واستبعده من دائرة الفهم الصحيح للإسلام يقول: « إن المتأخرين حينما تحكمت فيهم روح الخلاف ،

الشريعة تتطلب كثرة قوية لا هزيلة ، فهي تعمل على صيانة النسل من الضعف ، وتعمل على دفع الضرر الذي يلحق الإنسان في حياته ، ومن هنا قرر العلماء إباحة منع الحمل - مؤقتاً - بين زوجين - أو دائماً إذا كان بهما أو بأحدهما داء من شأنه أن ينتقل في الذرية والأحفاد .

ب - في ختان الإناث:

وهي قضية أثارت مداً كثيراً في الصحف ، وجدلاً في السياسة، سئل الشيخ محمود شلتوت عن ختان الإناث فقال - كما جاء في كتابه الفتاوي - والذي أراه أن حكم الشرع في ختان الإناث لا يخضع لنص منقول ، وإنما يخضع في الذكر والأنثى لقاعدة شرعية عامة ، وهي أن إيلاام الحي لا يجوز شرعاً إلا لمصالح تعود عليه ، وتربو على الألم الذي يلحقه وانتهى إلى أن ختان الأنثى ليس لدينا ما يدعو إليه وإلى تحتمه، لا شرعاً، ولا خلقاً، ولا طباً .

ج - في الفائدة :

حيث رأى الشيخ جواز الاستقراض بالربح للضرورة والحاجة ، وهو رأى يخالف موقفه عام ١٩٥٠م عندما عارض الفائدة بإطلاق ، وقد انتقد

البعض الشيخ، واعتبروا رأيه الجديد تراجعاً ، ونحن لا نناقش موضوع الفائدة قبولاً ورفضاً ، ولا فتوى الامام محمود شلتوت ، تأييداً أو نقضاً ، وإنما نريد فهم فتواه في ضوء منهجه ، الذي يعتمد على الدليل كما يراه الشيخ ، وعلى اعتبار أن اليسر وعدم الحرج من المبادئ العامة في الشريعة ، ولهذا المنهج تطبيقات كثيرة في فتاويه ، منها قوله بأن مصافحة المرأة لا تنقض الوضوء ، وصحة الصلاة لمكشوف الرأس ، ولصاحب الرأس المغطاة، سواء كان الغطاء عمامة أو طاقية أو برنيطة ، وقال في ذلك: «والحق أن أمر اللباس والهيئات الشخصية ومنها خلق اللحية من العادات التي ينبغي أن ينزل المرء فيها على استحسان البيئة ، فمن درجت بيئته على استحسان شيء منها كان عليه أن يساير بيئته ، وكان خروجه عما ألف الناس فيها شذوذاً عن البيئة» وعلى هذا المنهج سار فيما يتعلق بفتاويه في كثير من المسائل، ومنها الموسيقى والغناء؛ حيث أفتى بأن سماع الآلات ذات النغمات أو الأصوات الجميلة لا يمكن أن يحرم باعتباره صوت آله ، أو صوت إنسان ، وإنما يحرم إذا استعين به على

محرم ، أو اتخذ وسيلة إلى محرم ، أو ألهي عن واجب .

إن منهج الشيخ شلتوت في الاجتهاد يقوم على أسس ثلاثة :

الأول : الاعتماد على الدليل دون انتماء إلى مذهب فقهي لا يتعداه ، ومن هنا أفتى في كثير من المسائل على غير مذهبه ، بل على غير المذاهب الأربعة ، كفتواه بجرمة زواج الكتابية ؛ ترجيحاً لرأي الشيعة الإمامية .

الثاني : الاستناد إلى مبادئ الشريعة الكلية في الوصول إلى الأحكام ، مثل مبدأ « لا ضرر ولا ضرار » ، وكان هذا المبدأ مستنده الأساسي في فتواه بجواز تنظيم النسل .

الثالث : الفتوى بالأيسر طالما لا تخالف نصاً ؛ لأنه يرى ذلك في مصلحة المسلمين ، حيث يصبح التشدد موجباً للقطيعة بين المجتمع وأحكام شريعته في عصر القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر ، ولكنه لا يمد ذلك إلى الواجبات العليا ، سئل عن رأيه في قضية اللاجئين الفلسطينيين ، فأجاب في وضوح وحسم « لا حل لهذه المشكلة إلا بأن يعود اللاجئين إلى أوطانهم التي منهم أخرجوا بغياً

وعدواناً ، وأن يتخلى الاستعمار عن دسائسه ، فهو الذي أوجد المشكلة وأثار هذا الخلاف » .

وهكذا انطلق هذا العقل الحر المحلق في سماء الاجتهاد الأصولي ليجعل من الشيخ محمود شلتوت من أبرز دعاة التقريب بين المذاهب الإسلامية في العصر الحديث .

ثالثاً : في التقريب بين المذاهب :

التقريب بين المذاهب لا يكون حقيقة عقلية وواقعية ، إلا عندما يتسع صدر الأمة لرأي المخالف ، ويرحب عقل الفقيه فيستجيب لقوة الدليل ، فلا يتعبد بمجرد الإسناد لرجل أو الانتماء إلى مذهب ، وقد اتسعت الحياة في الأزهر المعمور بعد عصر الفاطميين ؛ ليصبح جامعة للعلم الشرعي على المذاهب الأربعة ، واتسع فقه الأمة ليستوعب كل تراثنا الشرعي في ميدان استنباط الفروع من أصول الشريعة ، وكان الاتفاق في بعض الفروع ضرورياً ؛ لأن المصادر الأصلية واحدة ، وكان الخلاف في بعض الفروع طبيعياً لتنوع الأحكام واختلاف الأزمنة والأمكنة ، وكان علماء السلف أدركوا بذلك وأعلم ، فنشأ علم الخلاف ، وهو في

أحد مفاهيمه فقه مقارن ينتصر الفقيه فيه للأدلة في إطار المذهب الواحد ، أو بين المذاهب الفقهية المختلفة ، بل والمذاهب العقائدية أيضاً ، وكان لعلماء القرون الأولى اليد الطولي في هذا العلم بما يشهد لهم برحابة الصدر ، وسعة العلم ، ووجدت الكتب الفقهية المقارنة منذ القرن الثاني والثالث ، وكان لكتابات الكبار من أعلام القرون الخمسة الأولى ومن بعدهم كتب عميقة ومناظرات رصينة ، بدايتها عند محمد بن الحسن الشيباني والشافعي ، ثم كتابات ضخمة لأبي زيد الدبوسي في «الأسرار» وأبي المظفر السمعاني في «الاصطلام» وأبي المعالي الجويني ، والقفال ، من أهل السنة ، وعند الشيعة الإمامية تراث عظيم في الفقه المقارن بعد عصر الشيخ المفيد ، يمثله علم الهدى الشريف المرتضى في «الانتصار» و«الناصريات» من كتبه الموجودة ، وفي غيرهما من مصنفاته الهامة المفقودة ، وشيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي له كتابات مطولة في مقدمتها «الخلاف» - وهو كتاب عمدة اختصره الطبرسي ، والصيمري - ، وله «المبسوط» في الفروع ، وكلاهما كاشف عن تمكن

الطوسي في فقه أهل السنة حتى نسبه السبكي في طبقاته إلى الشافعية ، ولا ننسى العلامة الحلبي ، فله في مقارنة آراء المذهب كتابه «مختلف الشيعة في أحكام الشريعة» وله في مقارنة المذاهب «تذكرة الفقهاء» و«منتهى المطلب» ، ولم تضق المذاهب بالآراء أو الأئمة في هذه العصور المبكرة ، فقد كان الإمام جعفر الصادق شيخاً لعدد من أئمة المذاهب السنية ، ولم يتردد الشريف المرتضى وهو يقدم كتابه «الذريعة في أصول الشريعة» أن يعترف لفقهاء السنة بالسبق في التحرير وتهذيب الأدلة ، بل إن هذه البيئة العلمية اتسعت للنقد الداخلي حتى لشيوخ المذهب الكبار كما نرى في «سرائر» ابن إدريس وهو يناقش شيخ الطائفة الطوسي ، ومثل ذلك عند ابن زهرة في «غنية النزوع» وهذه أمثلة لا حصر فيها ، إن هذه البيئة ونظائرها هي الميدان الخصب للتقريب بين المذاهب ، والذي كان سمة الفقه الإسلامي في عصوره الأولى ، ولم تكن الخصومات العقلية ، والعصبية المذهبية إلا تجسيدا لواقع تكمن وراءه الأسباب السياسية ، أو عصور التقليد والتكاسل ، وعندما هبت رياح الإصلاح في العالم

الإسلامي الحديث ، ارتفع الصوت الداعي إلى التقريب ، وعلا بعلو فكرة الإصلاح وانتصارها ، فأصبحت العصبية موضع الاتهام ، واتجهت أنظار المصلحين إلى الخروج من ضيق المذهب إلى الآفاق الواسعة للفقہ الإسلامي كله، وأعتقد أن الاتجاه المقارن دعت إليه مجموعة أسباب :

الأول : إحساس عام لدى كبار الفقهاء في كل المذاهب بضرورة الخلاص من هذه العصبية المذهبية التي فرقت المسلمين إلى ملل ونحل ، وأضعفت قوتهم أمام العدو الغاصب ، والمبشر الغازي.

الثاني : اجتماعي مصدره الاستجلاب التشريعي ، الذي أيقظ الأمة للدفاع عن شريعتها ، والتمسك بهويتها ، وكانت تجربة التقنين على المذهب الواحد كما في مجلة الأحكام العدلية ، ومجلة الالتزامات التونسية طريقاً محفوفاً بمخاطر الفشل ، فثبتت منهجية التقنين مبدأ أصبح من مسلمات الفقہ التشريعي الحديث ، وهو النظر إلى الفقہ الإسلامي باعتباره وحدة متكاملة ، كل رأى فيها صح دليله تصح نسبته إلى الإسلام .

الثالث : سبب علمي يتمثل في نهضة الفقہ المقارن في الغرب باعتباره منهجاً للفكر القانوني ، وعلماً في برامج الدرس ، وكان له أعلام كبار من أمثال «لامبير» ، «وكوهلر» ، «وأولمان» ، وكان تأثير هؤلاء في أبناء الإسلام المبتعثين إلى الخارج كبيراً ، ولكن التأثير الأكبر جاء على يد الأستاذ «لامبير» الذي كان عميداً لمدرسة الحقوق السلطانية في مصر أوائل القرن الماضي ، والذي كون نخبة من التلاميذ قدر لها - خاصة من خلال العلامة عبد الرزاق السنهوري - التأثير في الدراسات المقارنة في مصر والعالم العربي ، بل وفي مسيرة التشريع العربي الحديث منذ أوائل العشرينات ، ولا يتسع الوقت في ورقة موجزة لكتابة تفاصيل دقيقة في هذا المجال . ولكن الأستاذ «لامبير» أيقظ فقہ الشريعة في نفوس طلابه، وقال لهم أكثر من مرة: «إن لديكم كنزاً لا نظير له عندنا هو فقہكم الإسلامي ، .. وإن القانون المقارن الذي تدرسونه بين يدي له مكان مرموق عندكم باسم علم الخلاف ، والمؤلفات العربية منه على قدمها - حافلة بأدق النقد العلمي الحقوقي ، وبأمثلة بديعة من النقاش

المنطقي ، والتحليل النافذ ، الذي لا يزيد قارئه علمًا بموضوع البحث فحسب ، بل ويربي فيه ذوقًا حقوقيًا رفيعًا، ينذر أن يحصل على مثله في كليتنا الحقوقية» ، وقد وجه هذا الأستاذ المقارن للفقهاء الإسلامي من خلال جمعية الطلبة الشرقيين - الذي جعل منزله في ليون مقرًا لها - ، وجه طلابه إلى الدراسات المقارنة بين المذاهب، فرجعوا إلى بلادهم. والدراسة المقارنة منهج أصيل في تكوينهم الحقوقي، وليس معنى هذا أننى أغمت حق الدروس المقارنة في المحورات العلمية وخاصة في النجف الأشرف ، بل أردت أن أضع فكرة التقريب في إطارها العقلي والزمني؛ حتى لا تذوب في دوائر التفسيرات البعيدة والتأويل المستكره .

الرابع : أما السبب الرابع الأخير فكان مذهبيًا؛ حيث استقبل الأزهر ودار العلوم طلاب علم من أهل العراق والشام ، وكان الأزهر يتسع لهؤلاء على تباعد في المكان والأفكار ، فقد روى بيرم الثاني - في رسالته التى وضعها عن الأزهر وقدمها إلى مؤتمر المستشرقين المنعقد في «هامبورج» في أوائل سنة ١٩٠٢ - إلى أن الجراية كانت تعطى

للجميع حتى الذين من مذاهب الشيعة ، وتفسير ذلك قد يرجع إلى تقليد قديم ، أو إلى شروط الراقفين ، أو إلى الأزهر ذاته باعتباره جامعة العلوم الإسلامية ، والمهم أن هؤلاء الطلاب القادمين من مذاهب غير سنية وجدوا مكانًا وعلمًا ، وقد أرسلت الحكومة العراقية عددًا من أبنائها إلى دار العلوم العليا ورأوا من أساتذتهم ثناء على علماء النجف وإعجابًا باجتهاداتهم ، ولم يأخذوا عليهم إلا انتماءهم الشيعي ، وكان ذلك دافعًا للشيخ كاشف الغطاء أن يكتب محاولته التقريبية الأولى في كتابه التصحيحى «أصل الشيعة وأصولها» ، ليرد ما صدر شفاة وكتابة من شبهات حول الفقه الشيعي ، والكتاب لقي من الأصداء ما يستحقه ، وعلق على طبعته الأولى شيخ الغروبة أحمد زكي ، فحيا المؤلف ، وطلب منه أن يتفضل في الطبعة الثانية بتجريده مما لا يتفق مع الخطّة التي انتهجها المؤلف لزيادة التقريب والتوفيق بين الجماعات الإسلامية ، مشيرًا في ذلك إلى ص ١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ولعله من أوائل من استخدموا مصطلح التقريب بالمعنى الذي أرادته جماعة التقريب فيما بعد.

وقد راجعت أدبيات هذه الفترة ، ورأيت أن المؤلفين في تاريخ التشريع وأدب اللغة العربية ، يظلمون المذهب الشيعي، بل المذاهب غير السنية جميعها، وأضرب مثلاً لذلك ما جاء في الطبعة الأولى لكتاب « آداب اللغة العربية » الذي كان يدرس في دار العلوم ١٩١٦م، لمؤلفه الشيخ أحمد السكندري، ولكن الصورة سرعان ما تغيرت بعد مزيد اتصال بفقهاء الشيعة وعلمائهم بزيارات متبادلة بين علماء العراق ومصر، شملت حتى غير أهل الفقه مثل أحمد أمين ، وزكي مبارك ، وفي اعتقادي أن لعلماء مدرسة القضاء الشرعي الدور المجهول في هذا التقريب ، وليس غريباً - وفق الحقائق التي تنطق بها الوثائق المتاحة لدى - أن يكون أول من كتب في الفقه الإسلامي مقارناً بين المذاهب الإسلامية شيعية وسنية في مصر هو العلامة الشيخ أحمد إبراهيم ليحقق حلم الشيخ الإمام ، ويشد من أزر زميله العلامة مصطفى المراغي ، وفتح الباب بذلك أمام تلميذه النجيب العلامة الشيخ محمد أبي زهرة ليكتب بهذه السعة التي انفرد بها أبو زهرة منذ عام ١٩٣٠م عندما عين مساعداً للمدرس بدار العلوم

بعد تخرجه من مدرسة القضاء الشرعي، وظهر ذلك في أول كتاب له عن أدب اللغة العربية أصدره عام ١٩٣٠ وأشار فيه بإنصاف إلى المذهب الشيعي، ثم عاد عام ١٩٣٥م ، وهو يكتب دراسته في الوقف - بعد أن عين في كلية الحقوق - ليجعل المذهب الشيعي الإمامي واحداً من المذاهب التي يعتمد عليها في الدراسة الفقهية المقارنة ، لقد كان الشيخ أحمد إبراهيم هو الذي أنصف مذهب الشيعة في التأليف المعاصر في مصر في كتبه الأصولية والفقهية ، وفيما كتبه من مقالات وأبحاث خاصة في الميراث ، وفي مذكرته الصغيرة عن تاريخ التشريع ، وحقق الانفتاح منذ بداية العشرينات على المذاهب غير السنية ، أعلاماً ومؤلفات ، وتم تصحيح موقعها في دراسات تاريخ التشريع ، وسار على نفس الدرب تلاميذه من بعده، وفي مقدمتهم محمد أبو زهرة الذي حمل على عاتقه دراسة المذهب الإمامي أصولاً وفروعاً في كتابه عن الإمام جعفر الصادق، وكتابه في الميراث وأصول الفقه عند الشيعة الجعفرية ، وهي كتابات تناولها إخواننا الشيعة بالثناء والنقد والمراجعة ، وهكذا نشأت

فكرة التقريب بين المذاهب في مصر باعتبارها الأرض الفكرية الأكبر استعداداً لنشأة هذا الاتجاه ، لقد اتسعت مدارس الفقه فيها لاستقبال التيار الجديد ورعايته ، وأتيح للشيخ شلتوت في هذا المجال ما لم يتح لزملائه ، فقد كان محل ثقة الشيخ المراغي ، واعتمد عليه في تأسيس مادة مقارنة المذاهب.

١- فكرة التقريب :

كان الشيخ المراغي مشغولاً بمعركة الأزهر بأبعادها السياسية والإصلاحية، وكان الشيخ محمود شلتوت من أكبر مناصريه ، ناصره في مذكرة الإصلاح، وكان أول الكاتبين للرد على ناقديه ، وناصره في قوانين الأحوال الشخصية وكان يفتي بمثل ما يراه ، وناصره فيما كتبه عن ترجمة القرآن ، وكتب في مجلة الأزهر عدد صفر ١٢٥٥ هـ - بحثاً أصولياً دقيقاً يحسم فيه قضية الترجمة ويجعل إجازتها فوق مستوى الشك. فلم يكن أفضل من الشيخ محمود شلتوت ليكون رائد التأليف والتدريس لمادة المقارنة بين المذاهب في كلية الشريعة بعد أن أنشئت الكلية وأصبحت مقارنة المذاهب من مقرراتها الرئيسية ، واللافت للنظر أن المقارنة التي حددتها

اللائحة الجامعية عام ١٩٣٥ م هي مقارنة بين المذاهب الأربعة، واعتبر ذلك تجديداً له شأنه في مجال الدرس الفقهي ، ولكن العلامة محمود شلتوت لم يتقيد بمفردات الدرس وإنما انفرد بمنهجه ، واستقل بمفردات من صنعه هو ، يقول وهو في «مشيخة الأزهر» : «ولا أنسى أنى درست المقارنة بين المذاهب بكلية الشريعة بالأزهر ، فكنت أعرض آراء المذاهب في المسألة الواحدة ، وأبرز بينها مذهب الشيعة ، وكثيراً ما كنت أرجح مذهبهم خضوعاً لقوة الدليل» .

وهكذا بدأت فكرة التقريب بين المذاهب تدخل في المنهج الدراسي منذ بدأ الشيخ محمود شلتوت يدرس في القسم العالي بكلية الشريعة، أي منذ أوائل الثلاثينات ، وكان الشيخ وقتها ، على صلة بفقه الشيعة من خلال متونه الأصلية ، وبعلماء الشيعة لقاء ومراسلة، وكانت صلة الشيخ محمود شلتوت بشيخه عبد المجيد سليم ، والذي كان منزله ملتقى لعلماء الإسلام في كل المذاهب، وكان هذا الفقيه الجليل - كما قال عنه الشيخ محمود شلتوت ضليعاً في كافة علوم الإسلام ، محيطاً بمذاهب الفقه أصولاً وفروعاً - وقد جعلت هذه

الصلة الشيخ محمود شلتوت أميناً على فكرة التقريب بين المذاهب ، وأفادته في ترسيخ مبادئها أكبر فائدة . والشيخ عبد المجيد سليم هو الذي رسم الخريطة الأصولية للتقريب بين المذاهب على نحو يجعلها معقولة فقهاً ، ومقبولة واقعاً ، ويمكن تلخيص خطوطها فيما يلي :

أ - أن كل فريق من أهل السنة والشيعية يرى المجتهد الآخر مأجوراً ، فضلاً عن أن يكون خطؤه معفواً عنه ، فإذا علم أتباع المذاهب الفقهية ذلك لم يكن لهم بد من احترام بعضهم بعضاً .

ب - أن كل واحد من الفريقين يفتح المجال للنظر والاجتهاد وبذل الوسع في معرفة الحق ، فليس المرجع في حكم من الأحكام ، أو رأى من الآراء إلى أنه مذهب فلان أو فلان ، ولكن إلى حظه من الدليل والبرهان .

ج - ثبت من استقراء أحكام المذاهب الفقهية ، وآراء الفرق الكلامية ، أن في كل منها خطأ وصواباً ، فلا يوجد مذهب خطأ كله أو صواب كله ، وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي أن تغطي العصبية على المسلمين ، بل الواجب على المسلمين أن يأخذوا بما أظهر البرهان صوابه .

وهذه المنهجية سرت في الحياة الفقهية في كلية الشريعة تحت رعاية الشيخ المراغي والإشراف المباشر للشيخ عبد المجيد نفسه الذي كان وكيلاً لكلية الشريعة ، وهي مهمة قام بها نخبة من العلماء على قمتهم الشيخ محمود شلتوت ، ومنهم عبد الله المراغي ، ومصطفى حبيب ، وفرج السنهوري ، وعمل الخفيف ، وقد عملوا جميعاً على تزويد العقليّة الفقهية في الأزهر بالروح الاجتهادية المتصلة بكافة المذاهب ، والتي تعرف حق جميع الأئمة دون قيد مذهبي ، فاستمر الانتماء وتراجع التعصب ، وعندما جاء عام ١٩٤٨م حيث أعلن تأسيس جماعة التقريب بين المذاهب ، كانت الأرض قد مهدت لها بإنتاج فقهي ، وبيئة علمية ، جعلتها تسير على أرض ثابتة رغم هجوم يأتيها من هنا ومن هناك ، حيث اعتبرها البعض فكرة شيعية ، وكان «محب الدين الخطيب» على عادته جارحاً في نقده متطرفاً في أفكاره ، وكان رد «أبو محمد الخاقاني» والمطبرع في قم سنة ١٣٩١هـ تحت عنوان «مع الخطوط العريضة» عنيفاً في نقده غير موفق في بعض ردوده ، ولكن الفكرة كانت قد

ترسخت ، فسرت في نصوص التشريع ، ومقررات الدراسة ، وكتابات الفقهاء .

٢- الشيخ شلتوت وفكرة

التقريب: لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن الشيخ شلتوت قطع بفكرة التقريب أشواطاً لم يقطعها غيره ، وحقق إنجازات لم يقم بها أحد سواه ، ليس فقط في مجال الكتابة في الفقه المقارن ، بل وهذا هو الأهم في مجال التنظير الاعتقادي ، والتنظيم المؤسسي ، حتى صدر كتاب يهاجمه في ذلك تحت عنوان «تنبيه العوام لانحراف الشيخ شلتوت عن الإسلام» ولم يكن الشيخ ممن يعاب بالهجوم ، ولا يعنى نفسه بالرد ، وإنما يسير في طريقه . ويمكننا تلخيص إنجازات الشيخ محمود شلتوت في مجال التقريب بين المذاهب فيما يلي:

أ - اهتمامه - كما قلنا منذ عام ١٩٣٦م - بالمقارنة بين المذاهب ، واتسعت المقارنة عنده لتشمل مذاهب الشيعة ، والفقه المقارن، كما يقول الشيخ محمد محمد المدني - أحد فرسان التقريب والساعد الأيمن للشيخ شلتوت - هو الفقه على الحقيقة ، وهو صناعة الفقيه على الحقيقة ، أما الحافظ للفروع الذي لا يعرف إلا سرد الأحكام، فما

هذا بفقيهه، ومن لم توجد عنده ملكة العلم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية لا يعد فقيهاً، ولو حفظ أحكام الفروع ، ومن وجدت عنده الملكة ولو في بعض المسائل فهو الفقيه ، وقد سئل الإمام مالك عن أربعين مسألة فأجاب عن أربع منها ، وقال في ست وثلاثين : لا أدري! ولم يمنعه ذلك من أن يكون فقيهاً؛ لأن ملكة الفقه وجدت عنده .

ثم إن هذه الدراسة على هذا المنهج قائمة على أيدي العلماء في كل عصر ، وكتب المذاهب عامرة بها ، وكتب الحديث والتفسير والأصول والأمهات ، لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحاتها، وكم رجع المالكي قولاً للشافعي ، ورجح الحنفي قولاً لغير أبي حنيفة ، وأصحاب أبي حنيفة وتلاميذه ومن يتسبون إليه كثيراً ما يقررون غير ما قرره الإمام ، لضعف مأخذه عندهم ، أو لانكشاف دليل لهم لم ينكشف له ، وكذلك أصحاب الأئمة وأتباع المذاهب.

ولا شك أن هذا منهج مستقيم من الناحية العلمية الفقهية ، ومن الناحية الإسلامية، فأما استقامته من الناحية

العودة بالمسلمين جميعاً جميعاً إلى جوهر الدين وتعاليمه السامية ، إلى كتاب الله وسنة رسوله لا فرق بين سني وشيعي»، فرد على رسالته الشيخ شلتوت قائلاً: «إن المسلمين يا أخى قد استناموا في كثير من حقبة تاريخهم إلى سوء حالهم الناجم عن فرقتهم وتقطيع الروابط بينهم، والاستجابة إلى نداء عدوهم الماكر المتربص بهم ، وقد طال عليهم الأمد في ذلك حتى ضعفوا واستكانوا وظنوا أنهم قد أحيط بهم ، لولا أن قيض الله لأمة الإسلام في كل شعب قادة مصلحين ودعاة راشدين ... فكانوا يبصرونهم بعاقبة أمرهم ، ويدعونهم إلى إصلاح ذات بينهم ، وإلى الوقوف صفاً واحداً أمام أعدائهم المهاجمين لبلادهم وثقافتهم ودينهم ، وشاء الله أن تنبعث فيهم «جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية». تلك الجماعة التي عرفت كيف تشخص داء المسلمين ، وكيف تصف لهم الدواء ، فكنت والحمد لله من مؤسسيها الأولين، ووجهت معها نداءها الأعظم المستمد من كتاب رب العالمين ﴿إِنَّ هَٰذَا أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ ، فاستمع إليه الشيعي والسني ، واستجاب له العربي

والعجمي، وتبادل العلماء في كل شعب رسائل العلم ، ورسائل الدين . يبحثونها في ظل الأخوة الإسلامية التي أثبتها الله في كتابه للمؤمنين ، لا يهدفون إلا إلى الحق ، ولا يريدون إلا الوصول إلى حكم الله الذي هم به جميعاً مؤمنون ، لم يعد يقام للعصبية وزن ، ولا يحسب للشقاق المذهبي حساب».

لقد كان التقريب بين المذاهب على منهج واضح هو محور فقه الشيخ وعمله، وهو ما عبره الشيخ محمود شلتوت بعباراته البليغة: «لقد آمنت بفكرة التقريب كمنهج قويم ، وأسهمت منذ أول يوم في جماعتها ، وفي وجوه نشاط دارها في أمور كثيرة ، ولقد تهيأ لي بهذه الأوجه من النشاط العلمي أن أطل على العالم الإسلامي من نافذة مشرقة عالية ، وأن أعرف كثيراً من الحقائق التي كانت تحول بين المسلمين واجتماع الكلمة ، واتلاف القلوب على أخوة الإسلام ، وأن أتعرف إلى كثير من ذوى الفكر والعلم في العالم الإسلامي ، ثم تهيأ لي بعد ذلك وقد عهد إلي بمنصب مشيخة الأزهر أن أصدر فتواي في جواز التعبد على المذاهب الإسلامية الثابتة الأصول

المعروفة المصادر ، والمتبعة لسبيل المؤمنين، ومنها مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية ، وهي تلك الفتوى المسجلة بتوقيعنا في دار التقريب»، والتي كان لها ذلك الصدى البعيد في مختلف بلاد الأمة الإسلامية ، وقرت بها عيون المؤمنين المخلصين الذين لا هدف لهم إلا الحق والألفة ومصلحة الأمة ، ولم يكن الشيخ شلتوت يوم إصداره الفتوى إلا معلناً عما كان يمارسه منذ مارس الإفتاء، يقول الشيخ عن ذكرياته وهو يتصدر للإفتاء: «ولا أنسى أني كنت أفتى في كثير من المسائل بمذهب الشيعة، وأخص منها بالذكر ما نجد الناس في حاجة ملحة إليه، وهو فيما يختص بالقدر المحرم من الرضاع ، كما أخص بالذكر ما تضمنه قانون الأحوال الشخصية الأخير، ونذكر على سبيل المثال المسائل الآتية :

- الطلاق الثلاث بلفظ واحد فإنه يقع في أكثر المذاهب السنية ثلاثاً، ولكنه عند الشيعة يقع واحدة رجعية ، وقد رأى القانون العمل به .

- رأي قانون الأحوال الشخصية أن الطلاق المعلق منه ما يقع ومنه ما لا يقع، تبعاً لقصد التهديد أو قصد التعليق،

ولكن مذهب الشيعة يرى أن تعليق الطلاق مطلقاً قصد به التهديد أو التخليق لا يقع به طلاق ، وقد رجحت هذا الرأي وكثيراً ما أفتيت به .

ج- دراسة الفقه بجميع مذاهبه المعروفة :

كان إنجاز الشيخ مصطفى المراغي في الثلاثينيات يتمثل في الالتزام بمادة المقارنة بين المذاهب ، ولكنها مقارنة على المذاهب الأربعة ، على الرغم من أن الشيخ المراغي لا يرى التقيد بها وحدها، ولكن الموقف الرسمي لم يستوعب أكثر من هذا التعديل ، وهو في وقته ثورة علمية بكل المعاني ، وانتظرت الأمة ربع قرن حتى تصبح المقارنة بين جميع المذاهب الفقهية قراراً جامعياً ، دون أن نعزل هذا القرار عن جهود سابقة لعلماء التقريب بين المذاهب قبل الإنشاء الرسمي للجماعة وبعدها ، تمثل ذلك ، في انتصار فقهاء الإسلام في المؤتمرات الدولية للفقه المقارن ، والذي اعتبر الشريعة الإسلامية بمذاهبها المختلفة من العائلات القانونية المعترف بها، وظهرت الدعوة إلى موسوعة فقهية دخلت فكرتها حيز التنفيذ لأول مرة في مشروع كلية

الشرعية بدمشق لموسوعة فقهية جامعة ، وجاء الشيخ محمود شلتوت وهو على رأس الأزهر المعمور ليصل بهذا الاتجاه إلى غايته ، ويعلن انتهاء زمن العصبية المذهبية حيث عرف المسلمون على حد تعبير الشيخ شلتوت - أن اختلاف الأشقاء لا يمكن أن يدوم أو يطرد ، فلا بد أن يأتي يوم يحققون فيه نسبهم إلى أبيهم ، ويتمون فيه إلى أصلهم الذي انبثقوا منه وتفرعوا عنه ، وأخذت هذه الروح تنمو ، وتضيق شقة الخلاف بين أهل المذاهب ، حتى اقتدى الحنفى بالشافعي ، والسني بالشيعة ، وتبدلت المنافع بينهم ، واتصلت الآراء وأخذ كل ينتفع بما في مذهب الآخر ، ومن هنا قر رأيي على أن أعمل على دراسة الفقه الإسلامي في كلية الشريعة بجميع المذاهب الفقهية المعروفة الأصول البينة المعالم ، والتي من بينها دون شك مذاهب الشيعة ، إمامية وزيدية ، ولاشك أن هذه الخطوة تأكيداً للتقريب بين المذاهب من ناحية ، ودعم لرسالة كلية الشريعة من ناحية ثانية ، وهي خطوة طالما دعا إليها فقهاء أعلام ، فقد كتب الشيخ محمد أبو زهرة في عام ١٩٥٤م وهو يقدم لرسالة «المصلحة في

التشريع الإسلامي» يقول: «لقد آن لنا أن ندرس الثروة الفقهية الإسلامية كلاً لا يقبل التجزئة ، فندرس ما عند الشيعة من ذخائر العلم والفقه ، كما درسنا ما عند غيرهم ، فهو تراثنا ، وهو تراث الإسلام ، نختار أجوده ، ونزجي زيفه ، لا يهمننا إلا جيد القول فنلمسه ونبحث عنه أيما كان قائله ، ولقد ابتدأ أستاذنا المرحوم أحمد إبراهيم بهذه الدراسات المقارنة فلم يفرق في دراسته بين سني وشيعة وخارجي » هذا ما يقوله الشيخ أبو زهرة معبراً عما ينقص الدراسات الفقهية ، ولو امتد عمر الشيخ أحمد إبراهيم المتوفى عام ١٩٤٥م إلى حين تأسيس جماعة التقريب بين المذاهب لكان من أوائل المؤسسين ، كما كان صاحب المنهج العلمي العملي في التقريب بين المذاهب . ومنهج كلية الشريعة في دراسة مذاهب الشيعة كان خاضعاً لعلم الفقه المقارن ، فالذي قرره الأزهر بقرار الشيخ شلتوت ، ليس دراسة مذهب الإمامية والزيدية على سبيل الاستقلال ، وإنما إدخال هذين المذهبين في منهج الفقه المقارن » ، ودراسة الفقه المقارن تقوم على أساس ضروري ، هو أن يدخل الباحثون فيها

غير متأثرين بحكم سابق ضد هذا المذهب أو ذاك ؛ ولذلك يجب أن يخلع الباحث العلمي ثوبه المذهبي قبل أن يدخل قاعة الدرس ، وإلا كان الزعم بأن ما يفعله مقارنة بين المذاهب زعمًا غير صحيح ، وما قرره الأزهر من الاكتفاء بدراسة مذهبي الإمامية والزيدية ضمن منهاج الفقه المقارن ، لم يكن مرجعه ، كما يقول الشيخ محمد محمد المدني - عميد كلية الشريعة وقتئذ - أنه يستنكر دراسة هذين المذهبين على سبيل الاستقلال ، ولكن لأن الدراسة الجامعية الأصيلة هي الدراسة المقارنة ، وليس ما يهتم الأزهر أن يزيد مذهبًا على مذاهبه الأربعة ، كي يدرس مثلها على سبيل الاستقلال ، بل لعله يرمى إلى مستقبل تكون فيه جميع الدراسات الفقهية في كلية الشريعة وأقسام التخصص بها دراسات مقارنة .

ولم تكن هذه فقط إنجازات الشيخ شلتوت في مجال التقريب ، بل إنه كان داعية لنشر التراث الاثني عشري ، فقد كتب مقدمة « مجمع البيان » عند نشره ، وهو التفسير الدقيق للإمام أبي الفضل الطبرسي أحد كبار الشيعة الإمامية ، ونشرت وزارة الأوقاف في

عهد مشيخته للأزهر كتاب «المختصر النافع» في الفقه الإمامي ، وكانت دار التقريب في بداية عملها نشرت كتاب «الروضة البهية» لزين الدين العاملي ، والكتاب يضم بين ثناياه فقه الاثني عشرية من خلال الشهيدين الأول والثاني .

ولو أردنا أن نلخص أثر التقريب في مجال الفقه على السنة والشيعة ، لوجدنا أثره في مجال الفقه السني يتمثل في التأكيد على مبدأ الاجتهاد وتوسيع دائرة الفقه الواقعي الذي يلائم مصلحة الناس ، ويلي مطالب التشريع ، بعد الخروج من ضيق المذهب الواحد إلى سعة المذاهب الإسلامية المتعددة ، أما أثره في مجال الفقه الشيعي فنجدته في تجاوز العزلة التي أدى إليها حصر المذاهب في الأربعة السنية المعروفة ، وهو حصر أدى - كما قال العلامة تقي الدين القمي - ببقية المذاهب إلى الاعتزال أو الاندثار ، وكان الاعتزال من نصيب المذهب الشيعي الذي مكنه التقريب من تجسير الفجوة وإنهاء المقاطعة التي عزلت هذا الفريق الكبير من المسلمين عن بقية إخوانهم ، ثم مكنت فقه الفريقين من مقاومة الاستغلاب التشريعي والغزو الثقافي وما

أن يخلو منهاجهم مما يغرس فيهم روح التدين الراقى من طغيان المادة عليهم وعلي ذويهم، وكفانا شرًا ما وقعنا فيه - تقليدًا لغيرنا - من المنهاج التعليمي الجاف، والذي يحاول اقتلاع العقيدة من القلوب، ويحاول قطعنا عن ماضينا الذي تمتد من أصوله فروع حضارتنا وثقافتنا وحياتنا إن العالم يسوده الآن طغيان المادة في جميع جوانبه، ويسوده التعصب الشخصي أو الطائفي أو الجنسي في كثير من هذه الجوانب وكلا الأمرين - طغيان المادة والتعصب - من أقوى أسباب التناكر والتخاذل بين الشعوب والأفراد، والتناكر والتخاذل سببان قويان لما يتقلب العالم اليوم في جمر من ويلات شديدة متلاحقة .

وإن تربية لا تهدف إلى توازن القوي المختلفة، في الفرد والجماعة، هي تربية تقوم على اعتبارات تقليدية فاسدة، أو نظريات فلسفية عقيمة لا تمت في واقع الأمر إلى الإنسان، فردّه وجماعته، ولا منقذ للعالم من هذا الشر المستطير إلا بأن يتضامن الشرق مبعث الهدى والنور علي تركيز الروح الديني في النفوس، وإنماء الناحية المعنوية في العالم».

وهذه الكلمات المضيئة التي أطلقها

الإمام محمود شلتوت منذ نصف قرن نحن بحاجة إلى تذكرها في عصر العولمة، وقد خرج الشيخ شلتوت من معركة هذا المؤتمر منتصرًا للمعني الحق للتقريب في مواجهة التغريب، وفاز بقرار فتحت فيه لأول مرة الجامعات المدنية أمام حاملي العالمية من أبناء الجامعة الأزهرية، وأعلن الأزهر ساعتها عن التفكير في انشاء معهد للفقهِ المقارن يقوم علي الدراسة الحرة الخالية من التعصب لمذهب بعينه؛ لينتفع بآثار الاجتهاد، مما يحفز العقل البشري على التقدم لخدمة الإنسانية. ولعلي أقرب من فهم هذا الاقتراح إذا قرأته في ضوء مذكرة مقدمة إلى اللجنة القانونية بجامعة الدول العربية لإنشاء معهد للفقهِ الإسلامي، من أهدافه دراسة الفقهِ الإسلامي مقارنًا في مذاهبه المختلفة، ولم يتح للأزهر أن ينشئ للفقهِ المقارن معهدًا، ولكن دراسة الفقهِ المقارن اتسعت فيه لتصبح قسمًا كبيرًا في مرحلة الليسانس، ويمنح الماجستير والدكتوراه في الفقهِ المقارن، أما معهد الفقهِ الإسلامي فقد أنشئ بعنوان أوسع هو معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، و قام فيه قسم شرعي قوي، أولاه رعايته

الدكتور عبد الرازق السنهوري ، واختار له نخبة من علماء الفقه الاسلامي كتبوا فيه دراسات مقارنة لا تزال مراجع يعتد بها في بابها، وتحققت فيه الدراسة الفقهية الحرة التي رنا إليها الشيخ محمود شلتوت ، وأعضاء جماعة التقريب ، ونذكر من هذه الدراسة أبحاث الشيخ محمد أبو زهرة، وأبحاث عبد الوهاب خلاف ، وعلي الخفيف ، ومحمد يوسف موسي .

وهكذا انتصر فقه التقريب ، ووجد في مصر أرض الإسلام والعروبة البيئة الخصبة التي لا تنمو الفكرة إلا في ظلال سماحتها الوارفة الظلال ، ومن خلال نخبة من أفاض العلماء تعزز بهم السلسلة الذهبية لعلماء الاسلام ، وقد انعكست على مرآة الشيخ شلتوت آراء هؤلاء جميعاً ؛ لأنه كان يعرف أقدارهم سنة وشيعة ، ويذكر الجميع بالخير ، ويتمنى لو تحدث عن علماء كبار قدمهم الفقه الشيعي، فكانوا من أئمة الفكر في العالم الإسلامي ، ومن أعلام جماعة التقريب ، وفي مقدمتهم - كما روى الإمام محمود شلتوت - الإمام الأكبر الحاج آقا حسين البروجردي ، والمغفور لهم الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء ، والسيد عبد الحسين شرف الدين ، والعالم المجاهد تقي الدين

القمي الذي أبلى بلاء حسناً في إقامة صرح التقريب إدارة وكتباً ونشراً . وتبقي كلمة أخيرة في هذه الورقة الموجزة .

لقد حاول علي حيدر في كتابه «تيارات الصحوة الدينية» ربط دار التقريب بإنشاء وغايات بمناسبة سياسية، وليس في وثائق الفكرة ، وسجلات المؤسسة ما يدعم عريضة كهذه، بل إن هذه الدار في سياقها الفكري وليد طبيعي لبيئة ملائمة ، وعلى أرض هيأت لها مقومات النجاح، وقد تجاوزت المعارك الخاسرة للتعصب المذهبي الضيق الأفق -على حد تعبير علي شريعتي- وآثار دعوة التقريب ستظل فاعلة باقية ، بما يتاح من كتب، وما صدر من موسوعات فقهية، وما أنشئ من معاهد دراسية، لقد تحول فكر الصفوة إلى حياة المجتمع، وأظنها امتزجت بحياته العقلية مركباً لا يقبل الفصل أو التجزئة، وأحسب أن الشيخ محمود شلتوت، وجسده الطاهر يرقد في تراب الكنانة الخالدة، يرسل من وراء الغيب تحية لإيران ومصر، وقد تلاقت خطواتهما الوثيقة من أجل حياة أفضل للمسلمين في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء.

الموسوعة العصرية في الفقه الجنائي الإسلامي

كتاب عبد القادر عودة

مع تعليقات آية الله السيد إسماعيل الصدر
وآراء للدكتور توفيق الشاوي والمشاركين

الجزء الأول من المجلد الأول
من كتاب التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي



حول المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات (*)

أ. د. سيف الدين عبد الفتاح (**)

النظام المعرفي واحدة من حلقات
موصولة بين النظام القيمي والنظام
العقدي، وأن لكل هذا تأثيراً وتفاعلاً لا
يمكن أن ينكر أو يغفل.

● وفي إطار التمثيل لهذا الرصل فإن
«الغيب» كمفهوم عقدي وباعتباره من
أهم أصول العقيدة هو جزء لا يتجزأ من
البنية المعرفية بما له من دلالات وتأثيرات
على عالم المنهجية؛ ذلك أن مفهوم
الغيب بما يحويه من غيب كلي مطلق
وغيب نسبي أصغر إنما شكل أحد

من المهم أن تؤكد في البداية أن
الحلقات المترابطة بين النظام المعرفي
والمنهجية الإسلامية ومناهج التعامل مع
مصادر التأسيس والمرجعية (القرآن
والسنة) ومناهج التعامل مع التراث
(الإسلامي والغربي) فضلاً عن منهجية
التعامل مع الواقع، هي من أهم الأمور
التي تجعل من أحد أصول فاعلية النظام
المعرفي أن يكون قادراً على أن يولد
رؤى وإمكانات منهجية على شاكلته.
ومن المهم كذلك أن نشير إلى أن

(*) ورقة مقدمة للدورة «المنهجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجاً» في الفترة من ٢٩ / ٧ إلى ٢ / ٨ / ٢٠٠٠.

(**) أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

وهي ستتدرج وفقاً للظاهرة موضع البحث، فضلاً عن التخصص في الحقول المعرفية المختلفة، وغاية أمرنا في هذا المقام أن أشرنا إلى إشارات لا تغنى عن التفصيل فيها ، والاستدراك عليها ، وهي محاولات تقع في إطار عمليات الاجتهاد البحثي ، وهو أمر يتطلب نوعاً من الشورى البحثية والتي تمكننا من تحويل المقدمات المنهجية إلى قواعد

عملية وإجراءات بحثية وأدوات منهجية وآليات يمكن تطبيقها ، وهذا الأمر يعبر عن رؤية معينة يطولها التقصير أو القصور، إلا أنها في النهاية خطوة على طريق يجب أن نسير فيه لتأسيس واستكشاف أصول «منهجية إسلامية» أو منهجيات تتحرك صوب التفعيل والتشغيل .

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .



رَسَائِلُ
ابْنِ حَجَرٍ الْقِصْبِ
وَالْمُسَمَّاةِ

الرَّسَائِلُ الزَّيْنِيَّةُ فِي مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ

دراسة وتحقيق

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

أ.د. علي جمعة محمد

أ.د. محمد أحمد سراج

دار السنيّة

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

**المبادئ العامة
للنظرية الإسلامية في
العلاقات الدولية**

د. إبراهيم البيومي غانم (*)



تمهيد :

هدفنا من هذا البحث هو بيان المبادئ التأسيسية العامة للنظرية الإسلامية في مجال العلاقات الدولية، والمقصود بـ «المبادئ التأسيسية» هنا هو مجموعة القيم، والموجهات العقيدية، والأخلاقيات العملية، المستمدة من المصدر الأساسي للإسلام (القرآن والسنة)، وهي التي تشكل إطاراً مرجعياً ومعياراً عاماً؛ من المفترض أن تستند إليه النظريات والرؤى والمواقف التي تبناها الجماعات والنظم

والحكومات المسلمة في علاقاتها الدولية، وأن تلتزم بها قبل أن تدعو غيرها إليها من ناحية، وأن يُقاس على هذا الإطار سلوكها الفعلي في هذا المجال من ناحية أخرى .

وليس من مهمتنا - هنا - التطرق إلى النظريات والرؤى والمواقف الاجتهادية التي قال بها فقهاء الإسلام وعلماءه ومفكروه، كجهد تنظيري منهم لتنظيم العلاقات الدولية للمسلمين في سياق مرحلة محددة جغرافياً وتاريخياً أو مكانياً وزمانياً، بكل ما أحاط بها من

(*) مستشار أكاديمي - الأمانة العامة للأوقاف - الكويت .



مركز الدراسات الفقهية

الأكسخرام للأحكام والخزرج

للحافظ

ابن رجب الحنبلي
المتوفى ٧٩٥ هـ

دراسة وتحقيق

١. د. محمد أحمد سرور
٢. د. علي محمد

رسالته النبيلة، والسّداد في خدمة الفكر المركزي. إنه تعالى نعم المولى ونعم
الإسلامي الراشد وقضايا أمتنا الكبيرة النصير .



الجامعة الإسلامية العالمية
إسلام آباد - باكستان
كلية الشريعة والقانون

الأوراق البحثية في الشريعة الإسلامية

تقديم

تأليف

الدكتور / محمد أحمد سراج الدكتور / حسين حامد حسان
الأستاذ المساعد بقسم الشريعة رئيس الجامعة الإسلامية
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٩٨٨

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين الهرافى - القاهرة
ت / ٩٠٤٦٩٦

